رسالة كرماسنى

كتاب المختار لمولانا الكرماستي في المعاني

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

4415

قد وقف هذه النسخة سلطاننا الأعظم والخاقان المعظم
مالك البرين والبحرين خادم الحرمين الشريفين السلطان ابن السلطان
السلطان الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا حرره
الفقير أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف
الحرمين الشريفين غفر لهما

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم منك الامر واليك رب يسر ولا تعسر وبك نستعين
الحمد لله الذي بعث لصلاح عباده في الثقلين نذيرا ومَيّزه
بينهم بمعجزة من جنس البلاغة تقديرا وصيّرهم مصدقين اياه بذلك
في الدارين بصيرا وجعله للعالمين العاملين بموجب اشارته
بشيرا والصلوة والسلام عليه وعلى آله واصحابه جديرا
مادام رب العالمين بالكونين عليما وخبيرا وبعد فلما كان
بعلم البلاغة يعرف اعجاز كتاب الله الذي نيط به سعادة
الثقلين في الاول والآخر وتحلية النفوس العاملة في الباطن
والظاهر اراد العبد الضعيف يوسف بن حسين الكرماستي
تاليف مختصر فيها على المسائل مقتصرا في القواعد بدون الشواهد
والدلايل مختصرا ليسهل فهمه للمبتدي في الاوايل ويستغني عن غيره
المنتهي في الفضايل مرتبا على مقدمة وقسمين وخاتمة وسماه
عند اختتامه باقدار واجب القدر مختارا وسال ولي كل مسؤل
ان ينفع به للعباد ذخرا فهذا هدية العليم المنان عطية الحكيم الديان

الديان ظاهرة من اضعف عباد الرحمن للطالبين الراغبين
الى راحة الرضوان من الكرم الغفران باضواء شموس العدل
والاحسان وانوار اقمار الهدى والايمان ومصابيح نجوم الامن
والامان في عهد الحافظ لاولياء الحنان القاهر على اعداء السبحان
بصارم السيف والسنان الناشي من آل عثمان اسكنهم الله
في نعيم الجنان لجهدهم في اعلاء كلمة الايمان واظهار دين الرسول
من بني عدنان عليه الصلوة والسلام مادام الانس والجان
السلطان بايزيد خان صاحب القران ماحي الظلم والطغيان
الذي رفعت بهمته اعلام الاسلام وعلت برتبته كلمة الايمان
حتى ذكرت وراء النهر العظيم والبحر الجسيم في مداين البغدان
والقلاع من اهل العدوان خصه الله ذلك به وجعله اول
فتح من فتوحاته لسعادة سبقت له في كلماته فالحمد على الآلاء له
والشكر على النعماء له **المقدمة** في بيان معنى الفصاحة في المفرد والكلام
والمتكلم ومعنى البلاغة في الكلام والمتكلم فقط وفي بيان مرجعها
وفي بيان انحصار علم البلاغة في علمي المعاني والبيان وفي تعريفهما وفي الغرض

مهما وفي موضوعهما **فصاحة المفرد** خلوصه من تنافر الحروف الموجب
عسر النطق بها سواء كان من بعد المخارج او قربها او غير مما متناهيا
فيه او دونه ومن الغرابة التي هي عدم كونه ظاهر المعنى مانوس
الاستعمال سواء احتيج فيه الى تنقير الكتب المبسوطة او الى تخريج وجه
بعيد ومن المخالفة التي هي كونه على خلاف القانون الصرفي **وفصاحة
الكلام** خلوصه من ضعف التاليف بان لا يكون على خلاف ما عند
جمهور النحويين ومن تنافر الكلمات الموجب ثقلها على اللسان متناهيا
فيه او دونه ومن التعقيد الموجب عدم ظهور الدلالة على المراد اما
لخلل في النظم باجتماع امور جائزة فيه واما في الانتقال من المعنى
الاول الى المقصود لكونه لازما بعيدا له خفي القرينة **وفصاحة
المتكلم** ملكة يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود له بلفظ فصيح **وبلاغة
الكلام** مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ولم يشترطها السكاكي فيها
بل شرط بلاغة المتكلم والمحي طلب معاضها **وبلاغة الكلام** طرفان اعلى
وما يقرب منه كلاهما مما يعجز البشر عن معارضته واسفل وهو ما يلحق
الادنى منه باصوات الحيوانات وبينهما مراتب بعضها اعلى من بعض

بعض **وبلاغة المتكلم** ملكة يقتدر بها على تاليف كلام بليغ **والبلاغة
في الكلام** مرجعها الى الاحتراز عن الخطأ في تادية المعنى المراد وهو
بالمعاني وعن الخطأ في الانتقال الى المعنى المقصود بالمعنى الاول وهو
بالبيان وعن الغرابة وهو باللغة وعن مخالفة القياس وهو بالصرف
وعن ضعف التاليف وهو بالنحو وللبلاغة مزيد اختصاص بالاولين
فالخص علم البلاغة بهما **وعلم المعاني** علم يعرف به تطبيق الكلام
لمقتضى الحال والمقام **وعلم البيان** علم يعرف به ايراد كل معنى واحد
يقصده المتكلم بتراكيب مختلفة في وضوح الدلالة عليه **وغاية
المعاني** الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام لمقتضى الحال **وغاية البيان**
الاحتراز عن الخطأ في الانتقال من المعنى الاول الى المقصود برعاية
اختلاف مراتب وضوح الدلالة عليه **وموضوع المعاني** التراكيب الخبرية
والطلبية من حيث افادتها للمعاني الزائدة على المعاني الاصلية
الوضعية مما يقتضيه المقام **وموضوع البيان** تلك التراكيب ايضا
لكن من حيث كيفية افادتها اياها من اختلاف مراتب وضوح
دلالتها عليها **ثم التركيب** المصحح للسكوت عليه ان كان لنسبته خارج

تتمة لبيان الموضوع للعلمين من التراكيب الخبرية والطلبية منه

تطابقه فخبر صادق وان لم تطابقه فكاذب وان لم يكن لنسبته
خارج كذلك فانشاء، وهو اما طلب فينحصر في الاقسام الخمسة
وهي الاستفهام والامر والنهي والتمني والنداء، وهو المبحوث عنه
في هذا الفن او غير طلب ومرجع احتمال الصدق والكذب
في الخبر الى حكم المخبر بمعنى ايقاع النسبة او انتزاعها دون وقوع
النسبة او لا وقوعها وامام مرجع افادة الخبر فالى الحكم بمعنى
وقوع النسبة او لا وقوعها بلا نكير فيه

القسم الاول

في علم المعاني وينحصر في ثمانية ابواب

الباب الاول

في احوال الاسناد الخبري ولما كان مقصود المخبر افادة المخاطب
اما الحكم بمعنى وقوع النسبة او لا وقوعها او لازم الحكم وهو
كون المخبر عالما به لزمه الاقتصار على قدر الحاجة فلا يؤكد الحكم
الملقى الى الخالي عن الحكم والتردد فيه ويؤكد استحسانا مع
المتردد فيه ووجوبا مع المنكر الحاكم بخلافه ويزاد التاكيد
حسب زيادة الانكار في زعم المتكلم لا في نفس الامر ويسمى الاول
ابتدائيا والثاني طلبيا والثالث انكاريا ويسمى اخراج الكلام على

على تلك الوجوه في هذه الاحوال اخراجا على مقتضى ظاهر الحال
المندرج في المسمى بالتصريح في علم البيان ويخرج الكلام كثيرا
على خلاف مقتضى ظاهر الحال ويندرج في المسمى بالكناية في علم
البيان فيجعل العالم بفائدتي الخبر ولازمها كالجاهل لعدم اعتباره لتقيد
ظاهرا بكونه غير عالم ويجعل كالسائل لاعتبار تجهيله بوجه ما وظهور
علامات السؤال ويجعل الجاهل كالسائل اذا قدم اليه ما من شانه
ان يجعله سائلا ويجعل الجاهل والسائل والعالم كالمنكر عند ظهور
امارات الانكار ويجعل المنكر كالجاهل اذا كان معه ما ان تامله ارتدع
عن انكاره ويجعل المنكر كالسائل فيؤكد الخبر تاكيدا دون انكاره اعتبارا
النفي كاعتبارات الاثبات في التجرد عن المؤكدات في الابتدائي وفي تقويته
بمؤكد استحسانا في الطلبي وفي وجوب التاكيد بحسب الانكار في الانكاري
وفي الاخراج على خلاف مقتضى ظاهر الحال وقد تدخل ان للدلالة
على ان الواقع لم يكن ما ظنه وقدره المتكلم او لحسن ضمير الشان
او ليصلح النكرة مبتدا او لحسن النكرة الموصوفة او ليجوز حذف الخبر
او لحسن او لصدق رغبة المتكلم بالتاكيد او لرواج عند السامع

اولانكار المخاطب كون المتكلم عالما بالحكم او لتنبيه المخاطب على كذب
هذا المتكلم في ادعائه كون خبره على وفق اعتقاده او لانه مما يجب ان
يبالغ في تحقيقه او لاظهار كمال العناية او لاظهار كمال الخوف او لاظهار
كمال التضرع وقد يكون ترك تاكيد الحكم المنكر لان نفس السامع
لا يساعده على تاكيده او لانه لا يروج من المتكلم لعدم اعتقاده ثم
الاسناد خبريا كان او انشائيا منه حقيقة عقلية وهو اسناد الفعل
او معناه الى ما هو له عند المتكلم في الظاهر فدخل فيه ما يطابق الواقع
والاعتقاد معا وما يطابق الاعتقاد فقط وما يطابق الواقع فقط وما
لا يطابق شيئا من الواقع والاعتقاد ومنه مجاز عقلي وهو اسناد
الفعل او معناه الى ملابس له غير ما هو له بتأول فخرج ما لا تأول فيها
من الاقسام المذكورة للحقيقة العقلية وطرفاه قد يكونان حقيقتين
وقد يكونان مجازين وقد يكونان مختلفين وهو غير مختص بالخبر
بل يجري في الانشاء وقرينته اما لفظية او معنوية كان يعد العقل
او العادة الاسناد محالا وكصدوره عن الموحد ولا يجب ان يكون
له حقيقة عقلية وان لزم ان يكون له فاعل او مفعول به اذا اسند اليه

اليه يكون حقيقة ومعرفة فاعله او مفعوله اما ظاهرة واما
خفية وجعل السكاكي الاستعارة بالكناية تشبيها للفاعل
المجازي بالفاعل الحقيقي في تعلق وجود الفعل به مغزوا بالذكر
ومسنوبا اليه شيء من لوازم الفاعل الحقيقي وهو معنى الاستعارة
بالكناية عنده وهو في القرآن كثير

الباب الثاني

في احوال المسند اليه اما حذفه فللاحتراز عن العبث نظرا الى اغناء
القرينة عن ذكره او لتخييل العدول الى اقوى الدليلين من العقل
واللفظ من حيث الظاهر او لاختبار تنبه السامع عند القرينة
او مقدار تنبهه او للتنبيه على فطانته او للاحتراز عن نسبته الى
الغباوة او عن تحقير يشعر به لفظ المسند اليه او لايهام صون المسند
اليه عن لسانك تعظيما له او لايهام صون لسانك عنه تحقيرا له
او لتأتي الانكار لدى الحاجة او لان الخبر لا يصلح الا له حقيقة
او ادعاء او لاتباع الاستعمال الوارد على تركه وهو يتناول
القاسي وغيره ولا يتصور ممن تكلم بذلك الكلام اولا او لاتباع
الاستعمال الوارد على ترك نظائره وهو مختص بالقاسي ويتصور

مباحث ذكر المسند اليه

من تكلم بذلك الكلام اولا اولضيق المقام بسبب ضجرة او
سآمة او فوت فرصة او محافظة سجع اووزن اوقافية اولاخفائه
عن غير المخاطب من الحاضرين اولاشعار انه يبلغ من الفخامة مبلغا
لايمكن ذكره او من الفظاعة الى حيث لايقدر المتكلم على اجرائه
على اللسان او السامع على اصغائه **وقد يكون** المسند اليه المحذوف
الفاعل ولايفتقر هذا الى القرينة بل الى الداعي فقط واما ذكره
فلكونه هو الاصل ولامقتضى للعدول عنه او لضعف الاعتماد على القرينة
او للتنبيه على غباوة السامع او لزيادة الايضاح والتقرير
او لاظهار تعظيمه والاسم صالح له او لاظهار اهانته والاسم صالح
له او للتبرك بذكره او للاستلذاذ به او لبسط الكلام حيث يطلبه
المتكلم لشرف المخاطب او لابتهاجه باصغائه او لسد طريق الانكار
على السامع او لتصريح اسم المسند اليه لتشرف بجريانه على
لسانك او لتشرفه بذلك او ليتعجب منه او لايصال زيادة المسرة
الى المخاطب او ليتعين كونه مقدما او مؤخرا او للتهويل او للاشهاد
في قضية او لكون الخبر صالحا لان ينسب الى متعدد في ذلك المقام

لبيان مقتضيات التقديم والتاخير منه

مباحث تعريف المسند اليه مطلقا

مباحث تعريف المسند بالاضمار

مباحث تعريف المسند اليه بالعلم

مباحث تعريف المسند اليه بالموصول

المقام والمراد اثباته لمعين واما تعريفه بوضع لشيء معين اما
وضعا شخصيا او وضعا نوعيا فلافادة المخاطب اتم فائدة
فاما بالاضمار فلان المقام للتكلم او للخطاب وقد يترك الخطاب
مع معين الى غيره ليعم كل مخاطب على سبيل البدل تغليبا للحال
او للغيبة اذا كان حاضرا في الذهن لكونه مذكورا لفظا او معنى
او حكما وقصد اليه من حيث انه حاضر واما بايراده اسم علم
بان يكون موضوعا لشيء مع جميع مشخصاته فلاحضاره بعينه في ذهن
السامع ابتداء باسم مختص به او للتعظيم والاسم صالح له كما في الكنى
والالقاب المحمودة او للكناية عن معنى يصلح له الاسم العلم او للاعلام
بانك تستلذ به او تتبرك به او تتفاءل او تتطير به او للتنبيه على غباوة
السامع او للتسجيل على السامع واما بايراده اسم موصول فلعدم
علم المخاطب بالاحوال المختصة به سوى الصلة او لعدم علم المتكلم او
لعدم علمهما بما سوى الصلة او لاستهجان التصريح بالاسم او لزيادة
تقرير الغرض المسوق له الكلام او تقرير ثبوت المسند للمسند اليه وتعيينه
او لتفخيم المسند اليه او للايماء الى علة ربط الخبر بالمبتدأ ثم الايماء قد يجعل

نحو فغشيهم من اليم ما غشيهم منه

ذريعة الى التعريض بالتعظيم للمتكلم او للمخاطب او للغائب وقد يجعل ذريعة
الى التعريض بالاهانة للمتكلم او للمخاطب او للغائب وقد يجعل ذريعة
الى تعظيم شأن الخبر او الى التحسر او الى التحقيق او الى التنبيه للمخاطب على
الخطاء او الى التنبيه على معنى آخر او لتشويق السامع الى الخبر فيتمكن
او لترغيبه اليه او لتنفيره عنه او لحثه على الترحم او على التأمل او
على الاكرام او على الاهانة واما بايراده اسم اشارة فلتمييز المسند
اليه اكمل تمييز او لعدم الطريق للمتكلم او للمخاطب سوى الاشارة
الحسية او للتعريض بغباوة السامع بانه لا يدرك غير المحسوس او
لبيان قربه او بعده او توسطه او لتحقيره بالقرب او لتعظيمه به او
لتحقيره بالبعد او لتعظيمه به وقد يقصد بلفظ البعيد تعظيم المشير ويشار
بلفظ البعيد في الاغلب الى كل غائب عينا كان او معنى وقد يجوز على قلة
لفظ القريب ويشار بلفظ القريب في الاغلب الى المعنى الحاضر المتقدم
ذكره ويجوز بلفظ البعيد وقد يقصد باسم الاشارة عند تعقيب المشار
اليه باوصاف التنبيه على انه انما يستحق لما ذكر بعده من اجل الصفات
السابقة واما بايراده معرفا باللام فللاشارة الى حصة من الحقيقة

مباحث تعريف المسند اليه باسم الاشارة

مباحث تعريف المسند اليه باللام

من الحقيقة معهودة بين المتكلم والمخاطب واحدا كان او لا لتقدم ذكره
صريحا او كناية وقد يستغنى عن تقدم ذكره للعلم به وقد يكون معهودية
الشيء باعتبار كونه مذكورا في كلام شخص آخر وقد يشار بلام العهد الى الحاضر
كما في وصف المنادى واسم الاشارة او للاشارة الى نفس الحقيقة مع حضورها
في ذهن السامع فيقصد البيان انها من حيث هي هي كما في مقام تحديد الاشياء
واجراء الاحكام على ماهياتها ويسمى لام الطبيعة والحقيقة فبين هذا
المعرف والمنكر بون بعيد ويقصد البيان ثانية باعتبار الوجود في ضمن بعض
الافراد ويسمى لام العهد الذهني فمؤدى هذا المعرف والمنكر واحد وهو الفرد
المنتشر الا انك لا تشير في المنكر الى معلومية ماهية ذلك الفرد وكما تشير
البها في المعرف ولهذا يعامل هذا المعرف معاملة المنكر كثيرا فيوصف
بالجمل كالمنكر ويقصد البيان ثانية اخرى باعتبار وجودها في ضمن جميع الافراد
لعدم قرينة البعضية او لقرينة الاستغراق كالاستثناء مثلا والاستغراق
سواء كان بحرف التعريف او بغيره ضربان حقيقي وهو ان يراد كل فرد
مما يتناوله اللفظ وعرفي وهو ان يراد كل فرد مما يتناوله اللفظ بحسب العرف
واستغراق المفرد اشمل من استغراق المثنى والمجموع هذا الا ان ابة

مباحث الاستغراق

الثغر والعربية والاصول يعرفون الجمع المستغرق ثان بكل فرد فرد
فيكون كالمفرد في استغراقه وثان بالمجموع من حيث المجموع والاول
اكثر من الثاني والاسم المفرد يجرد عن معنى الوحدة عند استغراقه لئلا يتنافيا
بينهما واما بايراده اسما مضافا فلاختصاره باخصر طريق حيث

مباحث تعريف المسند اليه بالاضافة

الاختصار مطلوب او لعدم الطريق اليه سوى الاضافة عند المتكلم
او السامع او لاغناء الاضافة عن تفصيل متعذر او متعسر او لمانع
عن التفصيل من تقدم البعض على البعض والتصريح بالذم وسآمة
السامع او المخاطب او لتضمن الاضافة تحريضا على اكرام او اذلال
او استعطافا او تحقيرا او تهكما او تعظيما للمضاف اليه او للمضاف
او لغيرهما او تحقيرا للمضاف او للمضاف اليه او لغيرهما او اعتبارا لطيفا مجازيا
وهو الاضافة لادنى ملابسة من غير ملك واختصاص بان ينزل
الملابسة منزلة الاختصاص الكامل او لافادة الاضافة جنسية

مباحث تنكير المسند اليه

وتعميما او للابتهاج او للتحزن واما تنكيره اي ايراده اسما منكرا
فللافراد شخصا او نوعا او للتعظيم او للتحقير او للتكثير او للتقليل او
للتعظيم والتكثير معا او للتحقير والتقليل معا او لعدم علم المخاطب بجهة التعريف

التعريف او لمانع عنه وقد يكون تنكير غير المسند اليه للافراد او النوعية
ايضا وللتعظيم وللتحقير وللنكارة وعدم التعيين وللتقليل وقد
يقصد بصريح لفظ البعض التعظيم او التحقير او التقليل واما وصفه

مباحث وصف المسند اليه

اي ايراد الوصف للمسند اليه فلكون الوصف اي النعت
مبينا له كاشفا عن معناه او مخصصا موضحا له في المعارف
او مقللا للاشتراك في النكرات او مدحا او ذما او ترحما
حيث لا يتعين الموصوف قبل ذكر الصفة او للابهام حيث يتعين
قبله او تاكيدا اذا كان الموصوف متضمنا لمعنى ذلك الوصف
او بيانا للمقصود بالموصوف والوصف قد يكون جملة بشرط
تنكير الموصوف بها وبشرط كونها خبرية لوجوب علم المخاطب
باتصاف الموصوف بمضمون الصفة قبل ذكرها والانشائية ليست
معلومة قبل ذكرها فلا يقع صفة او صلة او خبرا بلا تاويل القول
واما توكيده اي ايراد التاكيد للمسند اليه فلدفع توهم المخاطب
التجوز العقلي في كلام المتكلم او نسيانه فيه او سهوه فيه بالتاكيد
اللفظي او لدفع التجوز العقلي فقط بالتاكيد المعنوي بلفظ النفس والعين

وقد يقصد بتاكيده اللفظي والمعنوي المذكور بمجرد تقرير المسند اليه
بحيث لا يتوهم بغيره او لدفع توهم المخاطب ارادة خلاف الشمول في المسند
اليه من حكم المتكلم بالتاكيد بكل واخواته وليس يندفع به توهم السهو
او النسيان او التجوز العقلي او لتقرير الشمول بالتاكيد بكلاهما واما
بيانه اي تعقيب المسند اليه بعطف البيان فلايضاحه باسم مختص به
او للمدح او لغيرهما واما الابدال عنه اي ايراد البدل للمسند اليه
فلزيادة تقرير وايضاحه وانه المذكور ثانيا في بدل الاشتمال والكل
والبعض واما بدل الغلط فمهمل عن تراكيب البلغاء واما
العطف على المسند اليه بالواو فلتفصيله مع اختصار وبالفاء وثم
وحتى فلتفصيل المسند مع اختصار اي بانه حصل للمعطوف بعد
المعطوف عليه لكن في الفاء بلا مهلة وفي ثم وحتى بمهلة الا ان في حتى يعتبر
ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا من الاضعف الى الاقوى او من الاقوى
الى الاضعف ولا يعتبر الترتيب الخارجي فيها وبلا ولكن فلرد السامع
عن الخطاء في الحكم الى الصواب الا ان لا لنفي الحكم عن التابع بعد ايجابه
للمتبوع ولكن لايجابه للتابع بعد نفيه عن المتبوع وبل في الاثبات فلجعل

فلجعل المسند اليه في حكم المسكوت عنه يحتمل ان يلابسه الحكم وان لا يلابسه
وصرف الحكم الى التابع اتفاقا وفي النفي فعند المبرد كما في الاثبات
وعند الجمهور لايجاب الحكم للتابع مع السكوت عن حكم المتبوع وعند
ابن مالك لانتفاء الحكم عن المتبوع وثبوته للتابع قطعا كما في لكن
وايراده بل بعد النفي للقصر على مذهبه وباو واما فللشك من المتكلم
في المسند اليه هل هو الاول او الثاني او لتشكيك السامع وبأي فلتفسير
المسند اليه عند السكاكي والجمهور على انه حرف تفسير وما بعده عطف
بيان لما قبله **واما تعقيب** المسند اليه بضمير الفصل فلقصر المسند
عليه **واما تقديمه** فلان ذكره اهم اما لانه الاصل ولا مقتضي للعدول
عنه واما ليتمكن الخبر في ذهن السامع لان في المبتدأ تشويقا اليه
واما لان الاسم يصلح للتفاؤل او للتطير واما لايهام انه لا يزول
عن الخاطر فيسبق الى لسانك او انه يستلذ عندك فتجريه على لسانك
مقدما واما لان تقديمه ينبئ عن التعظيم او عن التحقير واما لان موصوفية
المسند اليه بالخبر هو المطلوب دون وصفيته له كما اذا كان الكلام
في ان الزاهد هل يتصف بالشرب فيقال الزاهد يشرب او لان اسم المسند اليه

يقصد تعجيل افادته فيتقدم لذلك نحو ان يقصد في اول الكلام الى التحقير
او الى الترحم عليه او الى تحذيره التبع منه او الى التعميم واما لان
تقديمه يفيد قصر الخبر الفعلي عليه نحو عبد القاهر منكرا او معرفا مظهرا
او مضمرا ان كان بعد حرف النفي بلا فصل فالتقديم يفيد نفي الفعل عن المذكور
وثبوته لغيره على الوجه الذي نفي عنه من العموم والخصوص ولهذا لم يصح
ما انا قلت هذا ولا غيري ولا ما انا رايت احدا ولا ما انا رايت
رجلا ولا ما انا اكلت شيئا ولا ما انا قلت شعرا ولا ما انا ضربت
الا زيدا وان لم يكن بعد حرف النفي سواء لم يكن في الكلام نفي اصلا
او يكون لكن قدم المسند اليه على النفي والفعل جميعا فقد ياتي التقديم
للتخصيص وقد ياتي لتقوية الحكم وتقريره وان كان المسند اليه المقدم
نكرة فكذلك يكون تارة للتقوى فيفيد تقديم النكرة على الفعل
قصر الخبر الفعلي على الجنس او على الواحد او على النوع وعند السكاكي
ان كان المسند اليه المقدم نكرة فهو للتخصيص ان لم يمنع منه مانع كما
في شر اهر ذا ناب لامتناع ان يراد المهر شر لا خير او شر
واحد لا اثنان لكن لا مانع فيه من التخصيص النوعي بمعنى شر

شر عظيم اهر ذا ناب لا شر حقير وان كان معرفة فان كان مظهرا يكون
للتقوى لا للتخصيص البتة وان كان مضمرا فان قدر كونه في الاصل
مؤخرا على انه فاعل معنى فقط وقدم فهو للتخصيص والا فلا يفيد الا تقوي
الحكم وقال السكاكي ويقرب من قبيل هو قام زيد قايم في التقوي
لتضمن كل واحد منهما الضمير وشبهه قايم بالخالي عنه من جهة عدم تغيره
في التكلم والخطاب والغيبة في انا قايم انت قايم كالخالي عنه نحو
انا غلام انت غلام ولذلك لم يحكم عليه بانه مع الضمير جملة لم يعامل
معاملة الجملة في البناء حيث اعرب في نحو جاءني رجل قايم ورايت
رجلا قايما ومررت برجل قايم واما الحكم بالافراد والاعراب
في قايم المسند الى الظاهر وان كان كالفعل المسند اليه في عدم التفاوت
فلجعله تابعا لقايم المسند الى الضمير في حكم الافراد ومما يرى تقديمه
كاللازم لفظ مثل وغير اذا استعملا على سبيل الكناية نحو قولك
مثلك لا يبخل وغيرك لا يجود بمعنى انت لا تبخل وانت تجود من غير ارادة
تعريض بغير المخاطب بان يراد بمثلك وغيرك انسان آخر غير المخاطب
مماثل له او غير مماثل واما تاخير المسند اليه فلاقتضاء المقام

مباحث تاخير المسند اليه

مباحث اخراج الكلام على خلاف الظاهر

تقديم المسند ما ذكر كله مقتضى الظاهر وقد يخرج الكلام على خلافه
فيوضع المضمر موضع المظهر كقولهم نعم رجلا مكان نعم الرجل من غير جرى
ذكر لفظا ومعنى وحكما على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف وقولهم
هو او هي زيد عالم مكان الشأن او القصة ليتمكن ما يعقب الضمير في الذهن
من حيث انه لما لم يفهم السامع منه معنى انتظره وقد يوضع المظهر موضع المضمر
فان كان اسم اشارة فلكمال العناية بتمييز المسند اليه لاختصاصه
بحكم بديع او للتهكم بالسامع او للنداء على كمال بلادته او فطانته او
لادعاء كمال ظهوره وان كان غير اسم الاشارة فلزيادة تمكين المسند اليه
عند السامع او لادخال الروع في ضميره وتربية المهابة او للتقوية
داعي المأمور به الى الامتثال او للاستعطاف قال السكاكي نقل الكلام
من الحكاية الى الغيبة غير مختص بالمسند اليه ولا النقل مطلقا مختص
بنقل الكلام من الحكاية الى الغيبة بل كل واحد من التكلم والخطاب
والغيبة ينقل الى كل واحد من صاحبيه ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني
التفاتا كان على خلاف مقتضى الظاهر ومذهبه ان كلا من التكلم
والخطاب والغيبة اذا كان مقتضى الظاهر ايراده فعدل عنه الى الآخر

مباحث الالتفات

الى الآخر فهو التفات وعند الجمهور هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة
بعد التعبير عنه بآخر منها بشرط ان يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى
الظاهر فكل التفات عندهم التفات عنده من غير عكس ووجه حسن الالتفات
مطلقا هو ان الكلام اذا نقل من اسلوب الى اسلوب كان احسن
تطرية لنشاط السامع واكثر ايقاظا للاصغاء اليه وقد تختص مواقعه
بلطائف بحسب مناسبة المقام ومن خلاف مقتضى الظاهر ولو لغير
المسند اليه ان يتلقى المتكلم المخاطب الذي صدر منه كلام بغير ما يترقبه
بحمل كلامه على خلاف مراده تنبيها على ان ذلك الغير هو الاولى
بالارادة ومنه اي يتلقى المتكلم السائل بغير ما يتطلب بتنزيل
سؤاله منزلة غيره تنبيها على انه الاولى بحاله او المهم له ومنه ان
يعبر المتكلم عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيها على تحقق وقوعه وبلفظ
اسم الفاعل او المفعول ومنه القلب وهو ان يجعل احد اجزاء الكلام
مكان الآخر والآخر مكانه وهو مقبول مطلقا عند السكاكي مردود
مطلقا عند غيره والحق انه ان تضمن اعتبارا لطيفا قبل والا رد

الباب الثالث في احوال المسند

اما تركه فلما مر

في حذف المسند اليه من الاحتراز عن العبث بناء على اغناء القرينة
عن ذكره وتخييل العدول من دلالة اللفظ الى دلالة العقل والاختصار
وضيق المقام واتباع الاستعمال وغيرها **ولابد للحذف من قرينة**
كوقوع الكلام جوابا لسؤال محقق او مقدر **واما ذكره** فلما مر
في ذكر المسند اليه من انه هو الاصل ولا مقتضى للعدول عنه ومن
زيادة تقرير المسند ومن عدم الاعتماد على القرينة ومن التعريض
بغباوة السامع ومن الاستلذاذ بذكره ومن تعظيم المسند اليه
او اهانته او الترحم او الحث عليه او التوبيخ او قصد التعجب
من المسند اليه بذكر المسند او بسط الكلام بذكره في مقامه
او الابتهاج والافتخار بذكره او ليتعين به كونه اسما فيستفاد
الثبوت صريحا او كونه فعلا فيستفاد التجدد صريحا او كونه ظرفا
فيورث احتمال الثبوت والتجدد صريحا **واما كونه مفردا** فلكونه
غير سببي مع عدم افادة تقوي الحكم بنفس التركيب وعدم كونه
خبرا عن ضمير الشأن والمراد بالسببي نحو زيد ابوه منطلق وزيد
انطلق ابوه **واما كون المسند المفرد** فعلا فللتقييد باحد الازمنة

الازمنة الثلثة على اخصر وجه مع افادة التجدد **واما كونه اسما** فلعدم
ارادة افادة تقييد باحد الازمنة على اخصر وجه مع افادة التجدد
لاغراض كعدم كون المسند زمانيا وكعدم اختصاصه باحد الازمنة
وكبسط الكلام وان اختص بزمان من الازمنة او لافادة الثبوت
والدوام **واما تقييد الفعل** وما يشبهه بما اتصل به من المفعول
المطلق او المفعول به او المفعول فيه او المفعول معه او الحال او التمييز
او المستثنى المنصوب او الشرط اخوته او قوته فلتربية الفائدة
وتقويتها **واما ترك تقييده بذلك** فلمانع من ذلك لعدم العلم
بالمقيدات او عدم الاحتياج اليها او خوف انقضاء الفرصة
او عدم ارادة ان يطلع السامع او غيره من الحاضرين على زمان
الفعل او مكانه او خوف ان يتصور المخاطب ان المتكلم مكثار او
قادر على الكلام او الاعتماد على شهادة العقل او ادعاء ظهورها
وللتقييد المسند بالقيد الشرطي اعتبارات لا تعرف الا بمعرفة ما
بين ادواته حروفا واسماء من التفصيل المبين في النحو ولكن لابد
من النظر هنا في ان واذا ولو فان واذا للشرط في الاستقبال

مباحث تقييد المسند بالشرط

مباحث التغليب

لكن الاصل ان عدم الجزم بوقوع الشرط والاصل لاذا الجزم بوقوعه
في اعتقاده بحكم الوضع وشهادة الاستعمال واما عدم الجزم بلا وقوع
الشرط فمشترك بينهما ولذلك كان الحكم النادر موقعا لان وغلب
لفظ الماضي مع لاذا وقد يستعمل ان في مقام الجزم بوقوع الشرط
تجاهلا في مقامه او لعدم جزم المخاطب به او لتنزيل المخاطب العالم
بوقوع الشرط منزلة الجاهل به لمخالفته مقتضى العلم او لتوبيخ المخاطب
على الشرط او لتغليب غير المتصف به على المتصف به والتغليب
لا يختص بما ذكر فانه يغلب الذكر على الانثى ويغلب جانب
المعنى على جانب اللفظ ويغلب المخاطب على الغائب ويغلب
الجنس الكثير الافراد على فرد من جنس آخر ويغلب الاكثر من جنس
على اقله ويغلب احد المتصاحبين على الآخر بان يجعل الآخر
متفقا له في الاسم ثم يثنى ذلك الاسم ويقصد اليهما معا وينبغي
ان يغلب الاخف الا ان يكون احد اللفظين مذكرا فيغلب على
المونث ويغلب العقلاء على غيرهم باطلاق اللفظ المختص
بالعقلاء على الجميع وقد يجتمع في لفظ واحد تغليبان ولكون ان واذا

١٢

واذا التعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط في
الاستقبال كان كل من جملتي كلا فعلية استقبالية ولا يخالف ذلك
لفظا الا لنكتة كابراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الاسباب
او لكون ما هو للوقوع كالواقع او للتفاؤل او لاظهار الرغبة
في وقوع الشرط او للتعريض بان ينسب الفعل الى واحد
والمراد غيره وقد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا اذا كان الشرط
لفظ كان او جيء بها في مقام التاكيد مع واو الحال لمجرد الوصل
ولا يذكر له جزاء وقد يستعمل ان مثل لو للدلالة على ان الجزاء
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وقد يجيء لاذا للماضي
وللاستمرار ولو للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط فيلزم
انتفاء الجزاء وقد يستعمل لو على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم يستدل به على انتفاء الملزوم وقد يستعمل لو لبيان استمرار
الشيء فيربط بابعد النقيضين عنه وقد يستعمل لهذا لولا ايضا ولكون
لو للشرط في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط لزم عدم الثبوت
والمضي في جملتيها فلا يعدل عنه الا لنكتة ومذهب المبرد انها

يستعمل في المستقبل استعمال ان وهو مع قلته ثابت فدخول لو
على المضارع في نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم لقصد استمرار الفعل
فيما مضى وقتا فوقتا وفي نحو ولو ترى اذ وقفوا على النار لتنزيل
المضارع منزلة الماضي لصدوره عمن لا خلاف في اخباره وقد يكون
دخول لو على المضارع للدلالة على ان الفعل من الفضاعة بحيث
يحترز عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي لدلالته على الوقوع في الجملة
وقد يكون بمجيء كلمة لو للعدول عن عدم الثبوت اللازم في جملتها
الى جعل الجملة الثانية اسمية للدلالة على الثبات واما كون المسند

مباحث تنكير المسند

اسما منكرا فلافادة عدم الحصر والعهد المفهومين من تعريفه او للتعظيم
او للتحقير او لكون المسند اليه نكرة في الجملة الخبرية واما تخصيص
المسند الذي هو الاسم بالاضافة او بالوصف فلكون الفائدة
اتم واما ترك تخصيصه بذلك فلمانع من تربية الفائدة واما
كون المسند اسما معرفا فلافادة السامع حكما على امر معلوم
له باحدى طرق التعريف بآخر مثله في المعلومية للسامع باحدها
او لافادة السامع لازم حكم كذلك وقد يقصد بالمضاف الى المعرفة

الى المعرفة فرد مخصوص او افراد مخصوصة فيكون المضاف معهودا
خارجيا كالمعرف باللام والموصول ح وقد يقصد به الجنس اما
من حيث هو هو فيكون المضاف لتعريف الماهية كالمعرف باللام
والموصول ح واما من حيث وجودها في ضمن جميع الافراد مفردا
كان المضاف او جمعا فيكون المضاف ح مستغرقا كالمعرف باللام
والموصول ح واما من حيث وجودها في ضمن بعض افرادها فيكون
المضاف ح معهودا ذهنيا كالمعرف باللام والموصول ح وتعريف
الجنس قد يفيد قصر الجنس حقيقة او ادعاء لكمال ذلك الجنس في ذلك
النح وكذا اذا جعل المعرف بلام الجنس مبتدأ بلا فرق بين تقديم
المعرف وتاخيره والموصول الذي قصد به الجنس في هذا الباب
كالمعرف بلام الجنسية ثم الجنس المقصور قد يكون مطلقا وقد
يكون جنسا مخصوصا باعتبار تقييده بوصف او حال او ظرف
او مفعول او غير ذلك وتعريف الجنس قد يفيد ان اتصاف المبتدأ بالخبر
ظاهر لا ينكر ولا يشك فيه وقيل الاسم متعين للابتداء تقدم او تاخر
لدلالته على الذات والصفة للخبرية تقدمت او تاخرت لدلالتها

على امر نسبي ونحو بان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم
واما كون المسند جملة فللافادة التقوي بنفس التركيب او لكونه خبرا
عن ضمير الشان او لكونه سببيا وهو مسند يكون مع الحكم باثبات
مفهومه على شيء هو مبني عليه او نفيه عنه مطلوب التعليق بغيره
تعليق اثبات او نفي او فعل يستدعي الاسناد اي ما بعده بالاثبات
او بالنفي فيطلب تعليق ذلك على ما قبله بنفي او اثبات لكون
ما بعده سبب ما قبل واما كون المسند جملة فعلية فلكون المراد به
التجدد اي الحدوث واما كونه جملة اسمية فلكون المراد به خلاف التجدد
والتغير واما نحو زيد ابوه انطلق فانه يفيد التجدد مع كون الخبر جملة اسمية
واما كون المسند جملة شرطية فلتقييد الفعل بالشروط المختلفة كما مر
واما كون المسند جملة ظرفية فلارادة اختصار الفعلية لان الظرف
مقدر بالفعل في الاصح واما تاخير المسند فلان ذكر المسند اليه
اهم كما مر في تقديم المسند اليه واما تقديم المسند فلتخصيص المسند اليه
عليه او للتنبيه من اول الامر على ان المسند خبر لا نعت ويجب
هذا التقديم اذا كان المسند نكرة غير مخصصة نحو في الدار رجل و

مباحث جملة المسند

مباحث تقديم المسند

ويشترط فيه ان يكون الخبر ظرفا حتى لا يصح قائم رجل في الاب
في النكرة المخصصة او للتفاؤل او لكون قلب السامع معقودا
به او لكونه اهم عند القائل او لكون التقديم مشوقا الى ذكر
المسند اليه او لكون المراد بالجملة افادة التجدد دون الثبوت
فيجعل مسندها فعلا ويقدم المسند على ما يسند اليه في الدرجة
الاولى وهو المسند اليه الذي هو فاعله **تنبيه** كثير مما ذكر
في باب المسند اليه والمسند غير مختص بهما فمن اتقن اعتبارها فيهما
لا يخفى عليه اعتبارها في غيرهما

الباب الرابع

في احوال متعلقات الفعل الغرض من ذكرها معه افادة تلبسه بكل
واحد منها لا افادة وقوعه مطلقا والا لما ذكرها معه فاذا
لم يذكر المفعول به مع الفعل المتعدي المسند الى فاعله فالغرض
ان كان اثبات ذلك الفعل له او نفيه عنه مطلقا نزل
الفعل المتعدي في منزلة اللازم ولم يقدر له مفعول فاما ان يجعل
الفعل المتعدي النازل منزلة اللازم كناية عنه متعلقا بمفعول
مخصوص دلت عليه قرينة او لا يجعل كناية عنه فاذا كان المقام

خطابيا افادك بعونه التعميم في افراده الفعل مع افادة كون
الغرض ثبوته له او نفيه عنه مطلقا احترازا عن ايهام الترجيح
بلا مرجح كما يوهم المعرف باللام فيه ذلك فيحمل على الاستغراق
وان لم يكن الغرض ثباته له او نفيه عنه مطلقا بل قصد تعلقه
بمفعول غير مذكور وجب تقديره بحسب القرينة الدالة على تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص ثم حذف المفعول من اللفظ
مع وجود القرينة اما للبيان بعد الابهام كما في فعل المشية والارادة
ونحوهما اذا وقع شرطا ما لم يكن تعلقه به غريبا نحو ولو شاء
لهداكم اجمعين اي لو شاء هدايتكم لهداكم اجمعين بخلاف نحو ولو شئت
ان ابكي دما لبكيته فان تعلق المشية ببكاء الدم غريب فلا بد
من ذكر المفعول واما لدفع توهم ارادة غير المراد ابتداء واما
لانه اريد ذكر المفعول ثانيا على وجه يتضمن ايقاع الفعل على صريح
لفظه واما للتعميم في المفعول مع الاختصار حقيقة او ادعاء واما
لمجرد الاختصار واما للرعاية على الفاصلة واما لاستهجان ذكر
المفعول واما لاخفائه او للتمكن من انكاره او لتعينه او لادعاء

مباحث اثبات المفعول

لادعاء تعينه او لعدم العلم به او لتطهير اللسان عنه او لتطهيره
عن لسانك او لاختبار تنبه السامع او مقدار تنبهه او لغيرها
مما يناسب تركه واما اثبات المفعول فلرعاية الاصل
مع عدم الداعي الى حذفه او لقصد زيادة تقريره او لبسط الكلام
بذكره او لرعاية الفاصلة او للتنبيه على غباوة السامع
او للاستلذاذ به او للتبرك به او للتعظيم او للاهانة او لغير ذلك
مما يناسب الاثبات واما تقديم المفعول ونحوه فلرد الخطاء
في التعيين فيكون قصر قلب او لرد الخطاء في الاشتراك فيكون
قصر افراد او لتعيين ما تردد فيه المخاطب فيكون قصر تعيين او
لمجرد التخصيص ويفيد التقديم في الجميع مع التخصيص اهتماما بالمقدم
ولهذا يقدر المحذوف في بسم الله مؤخرا نحو بسم الله اقرأ او اكتب
ليفيد مع الاختصاص الاهتمام وتقديم بعض معمولات الفعل على
بعض لان اصل ذلك البعض التقديم ولا مقتضى للعدول عنه كتقديم
الفاعل على المفعول ونحوه وتقديم المفعول به على غيره وتقديم الجار
والمجرور على غير الفاعل والمفعول به وتقديم ظرف الزمان والمكان

علي غير الفاعل والمفعول به والجار والمجرور وتقديم المصدر علي المفعول له
والحال والمفعول معه والتمييز وتقديم الحال علي المفعول معه والتمييز
وتقديم المفعول معه علي التمييز وتقديم المفعول الاول في نحو اعطيت
وعلمت وتقديم المبتداء المعرف علي الخبر وتقديم ذي الحال المعرف
علي الحال وتقديم العامل علي معموله وتقديم المتبوع علي التابع بلا
فاصل وتقديم النعت في التوابع فيما اجتمعت ثم التاكيد ثم البيان
ثم البدل ثم العطف وتقديم الاسم المبهم علي التمييز وتقديم المستثنى منه
علي المستثنى وتقديم التمييز الذي هو في المعنى فاعل علي الظرف او لان
ذكر البعض المقدم اهم بحسب اعتقاد المتكلم او السامع بشأنه لغرض
او لان في التاخير اخلالا ببيان المعنى **واعلم** ان فاعل الفعل
لا يحذف وحده وان كان يحذف مع فعله بخلاف فاعل المصدر
فانه يحذف وحده والفعل يحذف وحده ومع فاعله **وترك الفعل**
عند اغناء القرينة عن ذكره **اما** لقصد الاختصار او لاتباع
الاستعمال الوارد علي تركه نحو لو ذات سوار لطمتني اي لو لطمتني
ذات سوار لهان علي او علي ترك نظايره نحو ان زيد جاء ولو عمرو

عطف علي قوله لان اصل [illegible]

عمرو ذهب اذا لم يكن هذا الكلام مسموعا بعينه **وقرينة** حذف الفعل
وجوبا او جوازا كثيرة ككون الفعل مفسرا او كون حرف اضافة
اي حرف جرهنا كذا او كون الكلام جوابا لسؤال محقق او مقدر **واما**
اثبات الفعل فلاستدعاء المقام التلفظ به اما لعدم القرينة
او لاصالة الذكر او لبسط الكلام او لزيادة التقرير او لغباوة
السامع او لغير ذلك مما يناسب كونه ملفوظا **الباب
الخامس في القصر** وهو تخصيص شيء بشيء بطريق معهود **منه** حقيقي
وهو ما يكون بالقياس الي جميع ما عدا المقصور عليه **ومنه** اضافي
وهو ما يكون بالقياس الي بعض ما يغاير المقصور عليه **وينقسم**
كل منهما الي قصر الموصوف علي الصفة اي قصر المنسوب اليه علي المنسوب
ومعناه ان الموصوف ليس له غير تلك الصفة ويكون هي لغيره
والي قصر الصفة علي الموصوف اي قصر المنسوب علي المنسوب اليه
ومعناه ان تلك الصفة ليس لها موصوف غير الموصوف المذكور
ويكون له صفات اخر والمراد بالصفة ههنا المعنى القائم بالغير لا النعت
النحوي **وقصر** الموصوف علي الصفة من الحقيقي لا يوجد الا علي ادعاء

جعل ما عدا تلك الصفة بمنزلة العدم وقصر الصفة على الموصوف منه
ممكن بدون الادعاء لكنه قليل بدونه كثير معه والقصر الحقيقي
للموصوف على الصفة او للصفة على الموصوف لا ينقسم الى الافراد
والقلب والتعيين وقصر الموصوف على الصفة من الاضافي تخصيص
امر بصفة دون صفة اخرى فان كان المخاطب به من يعتقد شركة
صفتين او اكثر في موصوف واحد يسمى قصر افراد وان كان يتساوى
عنده اتصافه باي واحد من الصفتين او اكثر بلا ترجيح يسمى قصر تعيين
او تخصيص امر بصفة مكان صفة اخرى واحدة او كثيرة ويسمى هذا
القصر قصر قلب وقصر الصفة على الموصوف من الاضافي تخصيص
صفة بامر دون آخر فان كان المخاطب به من يعتقد شركة موصوفين
او اكثر في صفة واحدة يسمى قصر افراد وان كان ممن يتساوى عنده
اتصافه واتصاف غيره بتلك الصفة يسمى قصر تعيين او تخصيص صفة
بامر مكان آخر ولو كان اكثر من واحد ويسمى هذا قصر قلب ومن اخرج
قصر التعيين عن قصر الموصوف على الصفة افرادا اشترط فيه عدم تنافي
الوصفين ولم يشترط ذلك فيه من ادرجه فيه ولم يشترطه احد في قصر التعيين

لصاحب المفتاح منه

التعيين والقلب ولا يجوز اشتراط تنافي الوصفين في قصر القلب كما توهم
والا لخرج عنه نحو ما زيد الا شاعر لمن اعتقد انه كاتب لا شاعر
لعدم التنافي بين الشعر والكتابة ولا يندرج في الافراد والتعيين لعدم
اعتقاد المخاطب شركة وصفين في زيد وعدم ترديده بينهما وقد صرح
في المفتاح بانه قصر قلب وللقصر طرق اربعة منها العطف بلا
في الاثبات وبلكن في النفي وببل فيه على مذهب ابن مالك خاصة
فانه يفيد بعد انتفاء الحكم عن المتبوع وثبوته للتابع قطعا كما في لكن بعده
ومنها النفي والاستثناء ومنها انما وسبب افادته القصر تضمنه معنى
ما والا وكونه لاثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه عند النحاة وصحة
انما يقوم انا كصحة ما يقوم الا انا بانفصال الضمير فيهما ومنها تقديم ما حقه
التاخير كتقديم خبر المبتدا وتقديم الفاعل المعنوي على الفعل وتقديم المفعول
وما يشبهه وهذه الطرق الاربعة للقصر تتفق في ان المخاطب
بها لم يحكم عنده ما هو الواقع والمتكلم يريد اعلامه للمخاطب وتختلف
في ان دلالة التقديم بواسطة الفحوى وحكم الذوق ودلالة غيره
بالوضع وجزم العقل وفي ان الاصل في طريق العطف النص على المثبت

والنفي غير ان المعطوف عليه بلا هو المثبت والمعطوف هو المنفي على

عكس العطف ببل فلا يترك الا لكراهة الاطناب والاصل في غيره النص

على المثبت فقط وفي ان النفي بلا العاطفة لا يجامع النفي والاستثناء

ويجامع انما والتقديم قال عبد القاهر لا يحسن مجامعة النفي بلا العاطفة

لانما في الوصف المختص كما يحسن في غيره وهذا اقرب مما قاله السكاكي

من عدم صحة تلك المجامعة وفي ان طريق النفي والاستثناء ان يكون ما

استعمل له مما يجهله المخاطب وينكره واصل طريق انما عكسه وقد

يخرج الكلام على خلاف الاصل فيهما فينزل المعلوم منزلة المجهول فيستعمل

النفي والاستثناء فيه وينزل المجهول منزلة المعلوم فيستعمل انما فيه

ومزية انما على العطف انه يعقل منه الحكمان الاثبات للمذكور والنفي

عما سواه معا وفي العطف بلا يفهم الاثبات اولا والنفي ثانيا

وفي العطف ببل يفهم النفي اولا والاثبات ثانيا ويفعل الحكمين ارجح

واحسن مواقع انما التعريض ثم القصر كما يقع بين المبتدا والخبر

يقع بين الفعل والفاعل وبين الفاعل والمفعول فمعنى قصر الفاعل

على المفعول قصر الفعل المسند اليه ومعنى قصر المفعول على الفاعل قصر

قصر الفعل الواقع على المفعول على الفاعل ثم الاكثر في الاستثناء

ان يؤخر المقصور عليه مع اداة الاستثناء وجاز على قلة تقدم المقصور

عليه واداة الاستثناء على المقصور حال تقدم الاداة على المقصور

عليه وهو يليها ويقع القصر بين المفعولين وبين ذي الحال والحال

وبين الفعل وسائر المتعلقات سوى المفعول معه وبين الصفة والموصوف

وبين البدل والمبدل منه وفي انما يؤخر المقصور عليه ولا يجوز فيه تقدمه

ولو على قلة كما جاز في النفي والاستثناء وغير كالا في افادة قصر

الموصوف على الصفة وقصر الصفة على الموصوف افرادا وقلبا

وتعيينا وفي امتناع مجامعة لا العاطفة لانتفاء شرطها وهو ان لا يكون

المنفي بلا العاطفة منفيا قبلها بغيرها من كلمات النفي الباب

السادس في الوصل والفصل الوصل عطف بعض الجمل على بعض

والفصل تركه فاذا اتت جملة بعد جملة فالاولى اما ان يكون لها

محل من الاعراب او لا فان كان لها محل من الاعراب ان قصد

تشريك الثانية لها في حكم اعرابها عطفت عليها كالمفرد ليدل على

التشريك في حكم الاعراب فشرط كون العطف بالواو بين الجملتين

باب الفصل والوصل

مقبولا هو التناسب بينهما كما في زيد يكتب ويشعر ويعطي ويمنع بخلاف
زيد يكتب ويمنع او يشعر ويعطي ولا يشترط تناسبهما في العطف بينهما
بغير الواو وان لم يقصد تشريك الثانية للاولى في حكم اعرابها فصلت
عنها وان لم يكن للجملة الاولى محل من الاعراب فان قصد ربط الثانية
بها على معنى عاطف سوى الواو عطفت به بدون اشتراط شيء
آخر سوى وجود معناها كالتعقيب مع الترتيب في الفاء وكالمهلة
معه في ثم وحتى وقد يفيد الفاء كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر
على ما قبلها من غير قصد الى كون مضمون ما بعدها عقيب مضمون ما قبلها
وتجيء ثم كثيرا لاستبعاد مضمون الجملة الثانية عن الجملة الاولى لعلو منزلة
الثانية بالقياس الى الاولى او لبعدها عنها وقد تجيء ثم لمجرد التدرج في
درج الارتقاء من غير قصد الى كون مضمون الثانية بعد مضمون الاولى
بتعقيب او تراخ كقوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فاذا
عطفت جملة على جملة بواحد من هذه الحروف المغايرة للواو
ظهرت فائدة حصول معاني هذه الحروف بخلاف الواو فانه لا يفيد
سوى مجرد الاشتراك الذي لا يظهر الا فيما له حكم اعرابي وعند انتفائه

انتفائه يثبت الاشكال وان لم يقصد ربط الثانية بالاولى على
معنى عاطف سوى الواو فان كان للاولى حكم لم يقصد اعطاؤه
للثانية فالفصل واجب والا فان كان بين الجملتين كمال الانقطاع
بدون ايهام خلاف المقصود في الفصل او كمال الاتصال او شبه
احد الكمالين تعين الفصل والا فالوصل متعين **واما كمال الانقطاع**
بينهما فلاختلافهما خبرا وانشاء لفظا ومعنى بان لم يقتض المقام تضمين
احدى الجملتين معنى الاخرى او لاختلافهما خبرا وانشاء معنى فقط
او لعدم جامع معتبر بين الجملتين بعد اتفاقهما في الخبرية معنى او في الانشائية
معنى فلا يصح زيد طويل وعمرو نائم ولا العلم حسن ووجه زيد قبيح لا يصح
ايضا عند وصف جماعة خواتمهم ان يقول واحدهم خاتمي ضيق وخفي
ضيق لبعد الجمع في هذا المقام بين ذكراي ثم ذكر الخف مع اشتراك
الجملتين في المسند **واما كمال الاتصال** فلكون الثانية منزلة منزلة
التأكيد المعنوي من الاولى او منزلة التأكيد اللفظي منها في اتحاد المعنى
او لكونها منزلة منزلة البدل منها بدل اشتمال او بدل بعض من متبوعه
او لكونها منزلة من الاولى منزلة عطف البيان من متبوعه وقد يعطف

الثانية على الاولى وهي يصلح بيانا لها تنبيها على استقلالها ومغايرتها
للاولى كقوله تع يسومونكم سوء العذاب يذبحون ابناءكم وفي سورة
ابراهيم ويذبحون بالواو وقد يكون قطع الجملة عما قبلها لكونها بيانا
وتفسيرا للمفرد من مفرداته كقوله تع عذاب يوم كبير الى الله مرجعكم **واما**
كون الجملة الثانية كالمنقطعة عن الاولى فلكون عطفها عليها موهما
لعطفها على غيرها مما يؤدي الى فساد المعنى ويسمى الفصل لذلك قطعا
واما كون الجملة الثانية كالمتصلة بالجملة الاولى فلكونها جوابا لسؤال
اقتضته الاولى فتنزل منزلته فتفصل عنها كما يفصل الجواب عن السؤال
لما بينهما من الاتصال ويسمى الفصل لذلك استئنافا كما تسمى الجملة الثانية
مستانفة واستينافا ايضا **والاستيناف** على ثلثة اضرب لان
السؤال اما عن سبب الحكم مطلقا نحو قال لي كيف انت قلت
عليل سهر دائم وحزن طويل اي ما بالك عليلا او ما سبب علتك
واما عن سبب خاص لذلك الحكم نحو وما ابرئ نفسي ان النفس لامارة
بالسوء وهذا الضرب يقتضي تاكيد الحكم استحسانا كما مر في احوال الاسناد
واما عن غير السبب المطلق والسبب الخاص نحو قالوا سلاما

اي الملائكة منه

سلاما قال سلام اي ماذا قال ابراهيم في جواب سؤال الملائكة
فقيل قال سلام **وايضا** الاستيناف **منه** ما ياتي باعادة
اسم ما استونف منه الحديث نحو احسنت الى زيد زيد حقيق
بالاحسان **ومنه** ما يبتنى على صفته من قصد استيناف الحديث
عنه بصلح تلك الصفة لترتب الحكم عليه نحو احسنت الى زيد صديقك
القديم اهل لذلك والسؤال المقدر فيهما هل هو حقيق بالاحسان
وهذا ابلغ **وقد** يحذف صدر الاستيناف فعلا كان او اسما
وقد يحذف الاستيناف كلا اما مع قيام شيء مقامه او بدونه
واما الوصل لدفع الايهام فكقولهم لا وايدك الله فلو ترك
العطف لاوهم الدعاء على المخاطب بعدم التاييد **واما الوصل**
للتوسط بين كمال الاتصال وكمال الانقطاع فاذا اتفقت الجملتان
خبرا وانشاء لفظا ومعنى او معنى فقط والجامع بين الجملتين يجب
ان يكون باعتبار المسند اليه والمسند فيهما جميعا نحو يشعر زيد
ويكتب ويعطي زيد ويمنع واما عند تغاير المسند اليهما فلابد
ان يكون بينهما مناسبة ايضا نحو زيد شاعر وعمرو كاتب

مباحث الجامع

وزيد طويل وعمرو قصير اذا كان بين زيد وعمرو مناسبة كالاخوة
والصداقة والعداوة بخلاف زيد شاعر وعمرو كاتب ونحوها
فانه لا يصح ولا يصح ايضا زيد شاعر وعمرو طويل سواء كان بينهما
مناسبة او لا لعدم المناسبة بين المسندين ولا يصح ايضا
هزم الامير الجند يوم الجمعة وخاط زيد ثوبي فيه للقطع بامتناع
العطف فيه هكذا ذكر صاحب الايضاح وشارحو كلامه واما
المتبادر من كلام السكاكي فهو ان الاتحاد في واحد من المخبر عنه
او المخبر به او قيد من قيودهما كاف في الجمع بين الجملتين فانه قال
والجامع العقلي هو ان يكون بين الجملتين اتحاد في تصور اي متصور
مثل الاتحاد في المخبر عنه او الخبر او في قيد من قيودهما او تماثل هناك
او تضايف وقال الشارح المحقق لكلامه اذا قصد بيان الامور
الواقعة يوم الجمعة جاز عطف جملة خاط زيد ثوبي يوم الجمعة
على هزم الامير الجند يوم الجمعة لان المقصود الاصلي هو هذا القيد
واذا قصد بيان وقوع تلك الامور في الواقع وجعل يوم الجمعة
قيدا تابعا لم يجز العطف وكذا الحال في المسند اليه والمسند والجامع

لا لانه ليس جامعا بل لانه جامع غير ملتفت اليه ح منه

والجامع الوهمي هو ان يكون بين متصوري الجملتين شبه تماثل كان
يكون المخبر عنه في احدهما لون بياض وفي الاخرى لون صفرة لان
الوهم يبرزهما في معرض المثلين او تضاد كالسواد والبياض او
شبه تضاد كالسماء والارض لتنزيل الوهم المتضادين والشبيهين
بهما منزلة المتضايفين لاشتراكهما في الضدية والجامع الخيالي هو
ان يكون بين متصوري جملتين تقارن في الخيال سابق على العطف
لاسباب مختلفة مؤدية الى ذلك التقارن فكم من صور تتعانق
في خيال وفي خيال آخر لا يرى بعضها بعضا وكم من صور لا تغيب
عن خيال ولا تقع قط في خيال آخر ومن محسنات الوصل بعد تحقق

مباحث محسنات الوصل

مجوزاته تناسب الجملتين في الاسمية والفعلية والظرفية والشرطية
وتناسب الفعليتين في المضي والمضارعة وتناسب الاسميتين
في كون خبرهما اسما او فعلا ماضيا او مضارعا الى غير ذلك فالحال

مباحث الحال

نوعان منتقلة ومؤكدة فاصل الحال المؤكدة ان يكون وصفا
غير متغير نحو هو الحق بينا واصل الحال المنتقلة ان يكون وصفا
غير ثابت نحو جاءني زيد راكبا ويمتنع جاءني زيد طويلا او قصيرا

ونهج الحالين معاني الاستعمال ان تاتيا عاريين عن حرف النفي وحقهما
ان يدخلهما الواو نظرا الى اعرابها الذي ليس بتبع لان واو الحال
اصلها العطف ولا عطف بين المبتداء والخبر ولا بين الموصوف
والصفة فكذا الواو بين ذي الحال والحال لانها حكم على صاحبها
كالخبر ووصف له كالنعت فنقول اصل الحال المنتقلة ان يكون
بغير واو الا اذا كانت جملة فانها تحتاج الى ما يربطها بصاحبها
وكل من الضمير والواو صالح للربط لكن الاصل الاقتصار على الضمير
كما في الحال المفردة والخبر والنعت والصلة ما لم تمس حاجة الى زيادة
ارتباط والا فالواو اشد في الربط لوضعها له فالجملة التي خلت
عن ضمير صاحبها وجب الواو فيها فلا يجوز خرجت زيد على الباب
وان جوزه بعضهم عند ظهور الملابسة على قلة وكل جملة خالية
عن ضمير الاسم الذي يجوز انتصاب الحال عنه يصح ان يقع تلك الجملة حالا
عنه بالواو الا الجملة المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا
حالية عن الضمير نحو جاء زيد ويتكلم عمرو فانه لا يجوز ان يكون قولنا
ويتكلم حالا من زيد لان ربط مثله يجب ان يكون بالضمير فقط فالجملة

فالجملة التي وقعت حالا منتقلة متى كانت فعلية والفعل مضارع
مثبت فالوجه فيها ترك الواو جريا على موجب الحال ووجوب
الاكتفاء في الربط بالضمير ومتى كانت فعلية والفعل مضارع منفي
بما او لا فالوجه جواز دخول الواو وتركه الا ان تركه ارجح ومتى
كانت فعلية والفعل ماض مثبت مع قد ظاهرة او مقدرة
او منفي جاز دخول الواو وتركها كالمضارع المنفي مع رجحان
تركه فيه ايضا والماضي لما ماض لفظا ومعنى او ماض معنى فقط
وهو المضارع المنفي بلم او لما لقلبهما المضارع الى الماضي
ومتى كانت اسمية فالوجه الواو وتركها نادر نحو كلمته فوه الى في
واوله عبد القاهر بمشافها ومتى كانت الحال ظرفا جاز دخول
الواو وعدمه وقال عبد القاهر اذا جعل نحو على كتفه سيف حالا كثر فيها
ترك الواو وقد يكون معها واما اذا كان ذو الحال نكرة متقدمة
فالظرف الواقع حالا فالواو واجب كيلا يلتبس الحال بالصفة
نحو جاءني رجل فارس وعلى كتفه سيف واما كون الجملة الشرطية
حالا فقد منعوه وزعموا انه اذا اريد ذلك لزم ان تجعل الشرطية

خبر عن ضمير ما اريد الحال عنه فيكون الواقع موقع الحال هو الاسمية دون الشرطية

الباب السابع في المساواة وطرفيها من الايجاز والاطناب

الايجاز الطي والاطناب النشر وللايجاز معنيان احدهما كون الكلام اقل من عبارة المتعارف والثاني كونه اقل مما هو مقتضى ظاهر المقام وبينهما عموم وخصوص من وجه ويمكن اعتبار هذين المعنيين في الاطناب ايضا والنسبة بين معنيي الاطناب ايضا عموم وخصوص من وجه فالمقبول من طرق التعبير عن المراد تاديته بلفظ مساو له وهو المساواة او بلفظ ناقص عنه وهو الايجاز او بلفظ زائد عليه وهو الاطناب فالقاصر عن اصل المراد غير واف ببيانه هو الاخلال والزائد الغير المعين على اصل المراد لا لفائدة هو التطويل والزائد المعين على اصل المراد لا لفائدة هو الحشو مفسد للمعنى او لا والايجاز اما ايجاز القصر وهو ما ليس بحذف واما ايجاز الحذف وهو ما يكون بحذف شيء جزء جملة مضافا او موصوفا او صفة او شرطا او جواب شرط او غيرها كالمسند اليه والمسند والمفعول والفعل والحال والمستثنى والمضاف اليه وجواب القسم وجواب لما والمعطوف وحرف العطف او جملة مسببة عن سبب مذكور او سببا لمذكور او غيرهما او اكثر من الجملة والحذف اما بعدم قيام شيء مقام المحذوف واما بقيامه وادلة الحذف اما العقل الدال عليه والمقصود الاظهر الدال على تعيين المحذوف واما العقل الدال عليه وتعيينه معا واما العقل الدال عليه والعادة الدالة على تعيينه واما الشروع في الفعل واما اقتران الفعل كله بالقول الذي يقتضي تقديره والاطناب اما بالايضاح بعد الابهام ليرى المعنى مبهمة وموضحة او ليتمكن في النفس فضل تمكن او ليكمل لذة العلم به بعد الترقب او لتعظيمه ومنه باب نعم وبئس على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف واما بعطف الخاص على العام للتنبيه على فضل الخاص حتى كانه ليس من جنس العام ويكون ذلك في المفرد وفي الكلام واما بالتكرار لنكتة كتاكيد الانذار وكزيادة التنبيه على ما ينفي التهمة وكزيادة التوجع والتحسر وكذكر ما قد بعد بسبب طول الكلام ويكون هذا برابط وبدونه واما بالايغال قيل هو ختم البيت بما يفيد نكتة يتم المعنى بدونها كزيادة المبالغة

وتحقيق التشبيه ودفع توهم غير المقصود وقيل هو ختم الكلام بما يفيد
نكتة يتم الكلام بدونها واما بالتذييل وهو تعقيب الجملة بجملة
تشتمل على معنى الجملة الاولى للتوكيد وهو اما متوقف على ما قبله
او لا وهو اما لتاكيد منطوق او لتاكيد مفهوم واما بالتكميل وهو
ان يؤتى في كلام يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة كالمبالغة و
تعليل المدة واما بالاعتراض وهو ان يؤتى في اثناء الكلام او بين
كلامين متصلين معنى بكون الثاني بيانا او تاكيدا للاول او بدلا منه
بجملة او اكثر لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام كالتنزيه
والدعاء والتنبيه

الباب الثامن في الانشاء

وهو ضربان طلب وغيره والمقصود بالنظر هو الطلب وهو ان
لم يستدع امكان حصول المطلوب هو التمني الجاري في المستحيل والممكن
المستبعد الوقوع بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه وان استدعاه فان كان
المطلوب بالذات به حصول مدرك تصوري او تصديقي او انتفاؤه
في ذهن الطالب فهو استفهام وان كان المطلوب به حصول
ثبوت مدرك تصوري في الخارج باحدى حروف النداء فهو النداء

النداء وان كان المطلوب به حصول ثبوت مدرك تصوري
في الخارج عن ذهن الطالب بدون احدى حروف النداء فهو
الامر وان كان المطلوب به حصول انتفاء مدرك تصوري فيه
فهو النهي فاذا لم يمكن اجراء الاقسام الخمسة للطلب على معانيها
الحقيقية تولد منها ما يناسبها بحسب المقام كما يتولد السؤال من التمني
في قولك لمن حزنك حزنه ليتك تحدثني بمعنى هلا تحدثني ويتولد
معنى التمني من الاستفهام في قولك هل لي من شفيع حيث تعلم
ان لا شفيع ويتولد منه غير التمني ايضا كالاستبطاء في كم دعوتك
والتعجب في ما لي لا ارى الهدهد والاستبعاد في انى لهم الذكرى وقد
جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه ويتولد الاباحة من الامر في جالس
الحسن او ابن سيرين والتهديد في اعملوا ما شئتم والتعجيز في فاتوا
بسورة من مثله والتسخير في كونوا قردة خاسئين والاهانة
في كونوا حجارة او حديدا والتسوية في اصبروا او لا تصبروا والتمني
في نحو الا ايها الليل الطويل الا انجلي بصبح والدعاء في رب اغفر لي
والالتماس في قولك افعل لمن يساويك رتبة بدون استعلاء

وتضرع ويتولد من صيغة النهي التهديد والدعاء والالتماس وقد يستعمل
الامر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما عليه المخاطب
من الفعل والترك ويتولد من النداء الاغراء في قولك للمتظلم يا مظلوم
والاختصاص في انا افعل كذا ايها الرجل اي مختصا من بين الرجال
ويكون في معرض التنوخ والتضاجر والاستغاثة في يا لله من الم
الفراق والتعجب في يا للماء ويا للدواهي والتوله والتحزن في نداء
المنازل والمطايا ويجوز تقدير الشرط بعد التمني والاستفهام والامر
والنهي وايراد الجزاء عقيبها مجزوما بان المضمرة مع الشرط كما في ليت
لي مالا انفقه وفي ابن بيتك ازرك وفي اكرمني اكرمك وفي لا تشتمي
يكن خيرا لك واما تقدير الشرط بعد العرض وجزم المضارع
بان المضمرة كما في الا تنزل تصب خيرا فهو في الحقيقة من التقدير في الاستفهام
لتولده منه ويجوز تقدير الشرط في غيرها لقرينة واعلم ان الكلمة
الموضوعة للتمني هي ليت وحدها واما افادة لو وهل معنى التمني فانما
هو بحسب تولده منها بمعونة المقام قال السكاكي كان حروف التنديم
والتحضيض وهي هلا والا بقلب الهاء همزة ولولا ولوما ماخوذة

ماخوذة من لو وهل اللتين للتمني مركبتين مع ما ولا المزيدتين لتضمينهما
معنى التمني ليتولد منه في الماضي التنديم وفي المضارع التحضيض
والكلمات الموضوعة للاستفهام الهمزة وهل وما ومن واي وكم
وكيف واين وانى ومتى وايان بفتح الهمزة فالهمزة يطلب بها
التصور والتصديق ومعنى طلب التصديق طلب تعيين الثبوت
او الانتفاء في مقام التردد وتجيء الهمزة لطلب التصور ايضا
لم يقبح ازيد قام ام هو قائم وانت تمت في طلب تصور
الفاعل كما قبح هل عمرا عرفت فيه وكذا قبح هل بزيد مررت وهل
يوم الجمعة خرجت وهل راكبا جئت وهل في المسجد صليت وهل
رجل عرف ولم يقبح شيء منها مع الهمزة الصالحة لطلب التصور
والمسؤول عنه بالهمزة ما يليها فعلا كان او فاعلا او مفعولا به او ظرف
الزمان او المكان او مفعولا له او حالا وهل يطلب بها التصديق
فقط وتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ولهذا امتنع ان يقال
هل عندك عمرو ام بشر باتصال ام لانها لتعين الامرين بعد حصول
اصل التصديق فيكون ام في الاتصال لطلب التصور فيما فيها

هل الطالبة للتصديق وضعا دون ام عندك بشر بانقطاعها
لانها اضراب عما سبق وطلب لحكم آخر فيكون هي في الانقطاع
لطلب التصديق فلا منافاة بينها ام كالهمزة في الصلوح لطلب
التصور والتصديق معا وهل تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع
كالسين وسوف فلا يصح هل تضرب زيدا وهو اخوك كما يصح اتضرب
زيدا وهو اخوك ولاختصاصها بطلب التصديق وتخصيصها المضارع
بالاستقبال كان لها مزيد اختصاص بالفعل فكان فهل انتم شاكرون
ادل على طلب الشكر من فهل تشكرون ومن فهل انتم تشكرون ومن
أفانتم شاكرون ولم يحسن هل زيد منطلق الا من البليغ وهل
قسمان بسيطة يطلب بها وجود الشيء اولا وجوده في نفسه ومركبة
يطلب بها وجود شيء لشيء اولا وجوده له وما ومن واي وكم وكيف واين
وانى ومتى وايان لطلب حصول التصور فقط فيطلب بما شرح
الاسم ومعناه وضعا او ماهية المسمى ويقع هل البسيطة في الترتيب
بين ما الشارحة وما الحقيقة وتقدم ما الشارحة لمفهوم الاسم
اجمالا على هل البسيطة قطعا وتقدم ما الشارحة لمفهوم الاسم

الاسم تفصيلا عليها رعاية للاولى وما التي لطلب الحقيقة مؤخرة
عنها قطعا ومقدمة على هل المركبة رعاية للاولى وقال السكاكي
يسأل بما عن الجنس وعن الوصف ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم
وفي المشهور يسأل بمن الاستفهامية عن العارض المشخص لذي العلم
ويسأل باي عما يميز احد المتشاركين في امر يعمهما ويسأل بكم عن العدد
ويسأل بكيف عن الحال او عن وصف الشيء وهيئته التي يكون عليها
ويسأل باين عن المكان ويسأل بمتى عن الزمان ماضيا
او مستقبلا ويسأل بايان عن الزمان المستقبل وتستعمل ايان
في مواضع التفخيم وتستعمل انى تارة بمعنى كيف ويجب ان يكون
بعده فعل وتارة بمعنى من اين وما وضع للامر حرف واحد
وهو اللام الجازم في قولك ليفعل وصيغ مخصوصة وعدة اسماء
والامر في لغة العرب عبارة عن استعمال نحو لينزل وانزل
ونزال وصه للطلب على سبيل الاستعلاء لتبادر الفهم اليه
وتوقف غيره على القرينة فاذا استعمل الفاظ الامر في الطلب
استعلاء من هو اعلى رتبة من المأمور افادت الوجوب

وإذا استعملت لغاظه في مقام طلب الأفضل أفادت الندب وإن استعملت على سبيل التضرع تكون للدعاء وإن استعملت على سبيل التساوي تكون للالتماس وما وضع للنهي حرف واحد وهو لا الجازمة في نحو لا تفعل للطلب على سبيل الاستعلاء لأنه المتبادر والأشبه أن يكون المراد بالأمر المرة وبالنهي الاستمرار وإفادة النهي وجوب ترك الفعل أو كراهته على قياس ما ذكر في الأمر وما وضع للنداء حروف خمسة أيا وهيا لنداء البعيد وقد ينزل غير البعيد منزلته وأي والهمزة لنداء القريب وقد يستعملان في البعيد تنبيها على أنه حاضر في القلب لا يغيب عنه أصلا ويا قيل إنه حقيقة في نداء القريب والبعيد وقيل للبعيد واستعمالها في القريب لاستقصار الداعي نفسه واستبعاده عن مرتبة المدعو نحو يا الله أو للتنبيه على عظم الأمر وعلو شأنه أو للحرص على إقباله أو للتنبيه على بلادته وأنه بعيد من التنبه أو لانحطاط شأنه تبعيدا له عن المجلس ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء إما للتفاؤل بلفظ الماضي تنبيها على أنه من الأمور الحاصلة التي حقها أن يخبر

عنها بأفعال ماضية أو لإظهار الحرص في وقوعه فيعبر عنه بلفظ الماضي والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما أو للاحتراز عن صورة الأمر أو لحمل المخاطب على المطلوب لما كان ممن لا يحب أن يكذب الطالب أو للقصد إلى المبالغة في الطلب حتى كأن المخاطب سارع في الامتثال أو للقصد إلى الاستعجال في تحصيل المطلوب أو للتنبيه على كون المطلوب قريبا لوقوعه في نفسه لقوة الأسباب المتآخذة في وقوعه أو لإظهار حسن اعتقاد المتكلم بكمال جود المخاطب أو للقصد إلى إدخال السرور في قلب المخاطب تنبيه الإنشاء كالخبر في كثير من أحوال الإسناد والمسند إليه والمسند وأحوال متعلقات الفعل والقصر والاعتبارات المناسبة فيه مثل ما مر في الخبر

القسم الثاني علم البيان

وينحصر في أربعة أبواب واعلم أن إيراد المعنى الواحد المطابق لمقتضى الحال بتراكيب مختلفة الدلالة عليه في الوضوح إنما يتأتى بالدلالات العقلية أي التضمنية والالتزامية لجواز اختلاف مراتب لزوم الأجزاء للكل ولزوم اللوازم للملزوم في الوضوح ولا يتأتى بالدلالات الوضعية

اي المطابقية سواء علم السامع بوضع الالفاظ المترادفة كلها
او لم يعلم لعدم توقف الفهم بحسب الوضع الا على العلم به فالدلالة
اللفظية الوضعية على تمام ما وضع له تسمى مطابقية و وضعية وعلى
جزئه تضمنية وعلى الخارج عنه التزامية وتسمى كل من الاخيرين
عقلية ايضا ولم تشترط في الالتزامية ارباب العربية والاصول
اللزوم بمعنى امتناع الانفكاك في التعقل كما شرطه ارباب الميزان
فيها بل يكفي ههنا اللزوم ولو بحسب اعتقاد المخاطب بعرف او غيره
ثم اللفظ المراد به جزء ما وضع له او لازمه اي قامت قرينة
على عدم ارادة ما وضع له مجاز ثم المجاز استعارة ان كانت
علاقته المشابهة ومرسل ان كانت غيرها وان لم تقم قرينة
عليه فان كانت العلاقة بينهما المشابهة فهو تشبيه وان كانت غيرها
فهو كناية **الباب الاول في التشبيه** وهو في اللغة
الدلالة على مشاركة امر لامر آخر في معنى بالكاف ونحوه لفظا او تقديرا
والمراد ههنا التشبيه المصطلح عليه وهو ما لا يكون على وجه الاستعارة
التحقيقية والمكنية والتجريد الاخذ السكاكي فيه ولا على سبيل الاستعارة

التخييلية عنده فدخل فيه ما يسمى تشبيها بلا خلاف وهو ما ذكر فيه
اداة التشبيه لفظا وما يسمى تشبيها على القول المختار وهو ما حذف
فيه اداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا عن المشبه او في حكم الخبر عنه سواء
كان مع ذكر المشبه او مع حذفه والبحث في هذا الباب عن اركان
التشبيه الاصطلاحي وهي اربعة طرفاه ووجهه واداته وعن الغرض
منه وعن اقسامه **فطرفاه** اما حسيان مدركان باحدى الحواس
الخمس الظاهرة من المبصرات والمسموعات والمشمومات والمذوقات
والملموسات والمراد بالحسي المدرك هو او مادته بالحس الظاهر
فدخل فيه الخيالي وهو المعدوم المجتمع من امور كل واحد منها موجود
محسوس واما عقليان والمراد بالعقلي ما عدا الحسي فدخل فيه الوهمي
المحض اي ما لا يدرك هو ولا مادته بالحس لكن لو ادرك لكان مدركا
به وما يدرك بالوجدان كاللذة والالم الحسيين واما مختلفان
والحسي هو المشبه به او المشبه **ووجهه** ما قصد اشتراك الطرفين فيه
تحقيقا او تخييلا وهو ان لا يوجد فيهما او في احدهما الا بالتاويل فعلم
من وجوب اشتراكه سخافة جعله في قول القائل النحو في الكلام

كالملح في الطعام كون القليل مصلحا والكثير مفسدا لعدم تناوله النحو
وصحة جعله مطلق الصلاح بالاستعمال والفساد بالاهمال التناوله
النحو والملح معا وهو اما غير خارج عن حقيقة طرفيه بل هو اما تمام ماهيتهما
النوعية او جزء مشترك بينها وبين ماهية اخرى او جزء مميز لها عن غيرها
او خارج عن حقيقتهما فاما صفة حقيقية لها متقررة في الذات او غير
حقيقية فالحقيقية اما حسية مدركة بالحس فاما بالبصر او بالسمع او بالذوق
او بالشم او باللمس واما عقلية وغير الحقيقية اما اضافية نسبية واما
اعتبارية غير نسبية **ووجه التشبيه** اما امر واحد او غير واحد فاما
في حكمه ومنزلته او لا وكل من الواحد وما هو بمنزلته اما حسي او عقلي
وما هو لا بمنزلته اما حسي او عقلي او بعضه حسي وبعضه عقلي وكل منهما طرفاه
اما حسيان او عقليان او مختلفان **ووجه التشبيه** الحسي يجب ان يكون
طرفاه حسيين والمراد بكون وجه التشبيه حسيا كون جزئياته مدركة
بالحس **ووجه التشبيه** المركب الحسي طرفاه اما مفردان او مركبان
او المشبه مفرد والمشبه به مركب او بالعكس والمفرد اما مقيد او
غير مقيد فاذا التبس التقييد بالتركيب فان كان هناك امر واحد مستتبع

مستتبع لما عداه كان تقييدا للمفرد والا كان تركيبا **ومن بديع المركب**
الحسي ان يكون وجه التشبيه الهيئة الحاصلة التي تقع عليها الحركة
سواء اقترن الحركة بغيرها من الاوصاف الجسمية او تجرد هيئة الحركة
عن غيرها **وقد يقع التركيب** في هيئة السكون وقد ينتزع وجه الشبه
من متعدد فيقع الخطاء لوجوب انتزاعه من اكثر منه **ووجه التشبيه**
المتعدد الحسي اما حسي كله واما عقلي كله واما حسي بعضه وعقلي بعضه
وقد ينتزع وجه التشبيه من نفس التضاد لاشتراكهما في الضدية بان
ينزل التضاد منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم **وقد يتسامح**
بذكر ما يستتبع وجه الشبه مكانه قال السكاكي وهذا التسامح
مختص بالوصف الاعتباري ويشبه ان يكون تسامحهم في تقسيم وجه
الشبه الى الحسي والعقلي من تسامحهم هذا **واداة التشبيه** الكاف
وكان ومثل وما في معناه والاصل في نحو الكاف مما يدخل على المفرد
من لفظ نحو وشبه ومثل ان يليه المشبه به لفظا او تقديرا **وقد يلي**
نحو الكاف غير المشبه به اذا كان مركبا لم يعبر عنه بمفرد دال عليه
وقد يذكر فعل ينبئ عن قرب التشبيه او بعده كما لو قلت علمت

زيدًا اسدًا او حسبت زيدًا اسدا والغرض من التشبيه في الاغلب يعود الى المشبه
وهو اما بيان امكانه او بيان حاله وصفته او بيان مقدار حاله وصفته
وهذه الاغراض الثلثة يقتضي كون المشبه به اعرف بوجه الشبه
ولا يقتضي كونه اتم فيه او تقرير حاله في نفس السامع وتقويته وهذا
الغرض يقتضي كون المشبه به اعرف بوجه الشبه وكونه اتم
فيه او تزيينه في عين السامع او تشويهه وكل من التزيين والتشويه
يقتضي ان يكون المشبه به بوجه الشبه اشهر ولا يقتضي كونه اتم فيه
او استطرافه وهذا الغرض لا يقتضي شيئا من اعرفية المشبه به واتميته
في وجه الشبه من المشبه بل يقتضي غرابة المشبه به وندرته واستطراف
المشبه يكون ايضا لندرة حضور المشبه به اما مطلقا واما عند
حضور المشبه او ترغيبه او ترهيبه او تعظيمه او اهانته او تشويقه
او حسن الاعتقاد او ضده وقد يعود الغرض من التشبيه الى المشبه به
وهو اما ايهام انه اتم من المشبه في وجه الشبه وذلك في التشبيه
المقلوب الذي جعل الناقص في وجه الشبه مشبها به فيه واما بيان
الاهتمام به واذا اريد الجمع بين شيئين في امر من غير قصد الى كون احدهما

احدهما ناقصا فيه حقيقة او ادعاء فالاحسن ترك التشبيه الى الحكم
بالتشابه ويجوز عند ذلك التشبيه ايضا وطرفا التشبيه اما مفردان
غير مقيدين او مفردان مقيدان او مفردان مختلفان والمقيد هو المشبه به
او المشبه واما مركبان واما مختلفان والمركب هو المشبه به وايضا
طرفاه اما ملفوف وهو ان يؤتى على طريق العطف او غيره بالمشبهات
اولا ثم بالمشبه بها كذلك واما مفروق وهو ان يؤتى بمشبه ومشبه به
ثم بمشبه ومشبه به اخرين والتشبيه اما تمثيل وهو التشبيه الذي وجهه
وصف منتزع من متعدد امرين او امور في طرفي التشبيه وشرط السكاكي
كون وجهه وصفا غير حقيقي وصاحب الكشاف لم يجعل التمثيل مرادفا للتشبيه
واما غير تمثيل وهو خلافه وايضا التشبيه اما مجمل وهو ما لم يذكر وجهه
فمنه ما هو ظاهر يفهمه كل ومنه خفي لا يدركه الا الخاصة ومنه ما لم يذكر
لاحد الطرفين وصف يومي الى وجه الشبه ومنه ما ذكر فيه وصف
المشبه به وحده ومنه ما ذكر فيه وصف الطرفين معا ومنه ما ذكر
فيه وصف المشبه وحده واما مفصل وهو ما ذكر وجهه والمذكور
اما وجه الشبه حقيقة او ما يستتبعه كما وايضا التشبيه اما قريب

مبتذل وهو ما ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به بلا تأمل لظهور وجهه في بادي
الراي لعدم تفصيل فيه او لقلته مع غلبة حضور المشبه به في الذهن اما عند
حضور المشبه لقرب المناسبة بينهما واما مطلقا لتكرر المشبه به على الحس
واما بعيد غريب وهو ما لا ينتقل فيه من المشبه الى المشبه به الا بعد تامل
لعدم ظهور وجهه في بادي الراي اما لكثرة التفصيل والمراد بالتفصيل
ان ينظر في اكثر من وصف واحد لشيء واحد او اكثر فتعتبر تارة وجود
الاوصاف وتارة عدمها وتارة وجود بعضها وعدم بعضها وعند الاعتبار
او لندرة حضور المشبه به عند حضور المشبه لبعد المناسبة او مطلقا لكونه
وهميا او مركبا خياليا او مركبا عقليا واما لقلة تكرره على الحس
والتركيب خياليا كان او عقليا كلما كان من امور اكثر كان التشبيه ابعد
لكون تفاصيله اكثر والتشبيه البليغ ما كان من البعيد الغريب وقد يتصرف
في القريب بما يجعله غريبا ويسمى هذا التشبيه المشروط وايضا التشبيه
اما مؤكد وهو ما حذف اداته ومنه ما اضيف المشبه به الى المشبه
بعد حذف الاداة واما مرسل وهو ما ذكر اداته وايضا التشبيه اما
مقبول وهو الذي يفيد الغرض كان يكون المشبه به اعرف بوجه الشبه

الشبه في بيان امكان المشبه وحاله ومقدار حاله وتقريره والحاق
الناقص بالكامل وتزيينه وتشويهه وان يكون المشبه به اتم فيه
في زيادة التقرير والحاق الناقص بالكامل وان لا يكون المشبه به
اتم فيه في بيان مقدار حال المشبه وان يكون المشبه به اندر واغرب في بيان
استطراف المشبه وان يكون وجه الشبه في المشبه به لطيفا حسنا
في تزيين المشبه ورديا قبيحا في تشويهه واما مردود وهو ما يكون
قاصرا عن افادة الغرض وايضا التشبيه اما ان يذكر اركانه
كلها واما ان يحذف كلها سوى المشبه فانه مذكور قطعا واما ان
يحذف المشبه مع الاداة واما ان يحذف المشبه مع وجه الشبه
واما ان يحذف الاداة ووجه الشبه واما ان يحذف المشبه فقط
واما ان يحذف الاداة فقط واما ان يحذف الوجه فقط واعلى
مراتب التشبيه في قوة المبالغة حذف وجهه واداته فقط او مع
حذف المشبه ومماثلها وثان في القوة ثم الادنى حذف وجهه فقط
او حذف اداته فقط او حذف وجهه مع حذف المشبه او حذف اداته
مع حذف المشبه وهذه الاربعة متوسطة بين ما تقدم عليها وبين ما

تاخرعنها ولا قوة لغير الاقسام الستة المذكورة وهو ما ذكر فيه اركان التشبيه
كلها وما حذف فيه المشبه فقط وما بينهما وبان في عدم القوة **وقد يكون**
اختلاف مراتب التشبيه باعتبار اختلاف المشبه به او باعتبار اختلاف
الاداة **الباب الثاني في الكناية** وهي لفظ اريد به غير معناه الوضعي
للزوم بينهما مع جواز ارادته معه منه وهي اما ما يطلب به نفس الموصوف
وهو اما معنى واحد مختص بموصوف معين فتذكر تلك الصفة مرادا بها
ذلك الموصوف ويسمى هذا كناية قريبة واما مجموع معان بان ضمت صفة
الى اخرى ليصير حاصلها مختصة بموصوف ليتوصل بذكرها اليه ويسمى هذا خاصة
مركبة وكناية بعيدة وشرط فيهما الاختصاص بالمكنى عنه واما ما يطلب
نفس الصفة ويسمى قريبة ان لم يكن الانتقال فيها بواسطة فواضحة ان كان
الانتقال فيها بسهولة وخفية ان توقف على تامل ويسمى بعيدة ان كان
الانتقال فيها بواسطة واما ما يطلب به تخصيص الصفة بالموصوف
بمعنى اثباتها له ويجوز اجتماع تلك الاقسام معا **وتساق الاخريان**
تارة للموصوف المذكور وتساقان اخرى لموصوف غير مذكور فمتى كانت
الكناية مسوقة لموصوف غير مذكور كان اطلاق اسم التعريض عليها مناسبا

مناسبا ومتى لم تكن عرضية وكثرت الوسائط بين المكني به والمكنى عنه
كان اسم التلويح عليها مناسبا وان لم يكثر الوسائط مع نوع خفاء
كان اطلاق اسم الرمز عليها مناسبا وبلا نوع خفاء كان اطلاق اسم
الايماء والاشارة عليها مناسبا **والتعريض** يكون تارة على سبيل
الكناية في ان يقصد به المعنيان معا وتارة على سبيل المجاز في ان يقصد
المعنى التعريضي فقط وهو المعنى المعرض به فاللفظ المستعمل فيما وضع
فقط حقيقة وفي غيره فقط مجاز وفي غيره اصالة وفيما وضع له تبعا
كناية والتعريض لجامع في الوجه كل من هذه الثلثة بان يقصد
باللفظ احدها ويدل بسياقه على المعنى المعرض به فاللفظ بالقياس
الى احد هذه الثلثة لا يكون تعريضا بل لا بد ان يكون هناك معنى
آخر لغفدان الاستعمال المشروط فيها فيه **وقد اطبق** البلغاء على ان
الكناية ابلغ من التصريح **الباب الثالث في المجاز**
المرسل ويتضمن التعرض للحقيقة ولمعنى الوضع والواضع ولوجه دلالة
الكلم على مفهوماتها **الحقيقة** اللفظ المستعمل فيما وضع له من حيث ما وضع له
فخرج اللفظ حال الوضع قبل الاستعمال والغلط والمجاز المفرد والمركب

والكناية فدخل المشترك وهي إما شرعية او عرفية والوضع تعيين اللفظ
بازاء المعنى بلا قرينة فخرج المجاز لان التعيين فيه للمعنى بالقرينة وتعيين
اللفظ للمعنى بنفسه اي بلا قرينة قد يكون على وجه جزئي ويسمى وضعا
شخصيا وقد يكون على وجه كلي كما وضع المشتقات ويسمى هذا وضعا
نوعيا ولا وضع في المجاز بهذين المعنيين وتخصيص دلالة اللفظ على معنى
دون معنى هو الوضع وتخصيص وضعه لهذا دون ذاك هو ارادة
الواضع والظاهر ان الواضع هو الله تعالى كما هو عند الاشعري
وعند البهشمية واضع اللغات جماعة وعند الاستاذ ابي اسحق
القدر المحتاج اليه يحصل بالتوقيف من قبل الله وغيره يحتمل الامرين
وقال القاضي ابو بكر بالتوقف لعدم القاطع بشيء من الامور المذكورة
الممكنة وهذا هو الصحيح وقال عباد بن سليمان الضميري واهل
الحروف وبعض المعتزلة ان مخصص دلالة اللفظ على معنى دون معنى
هو المناسبة الذاتية بينهما وهذا ليس بحق الا ان يحمل على ما قاله ائمة
الاشتقاق من ملاحظة الواضع مناسبة ما بين اللفظ والمعنى
في الوضع قضاء لحق الكلمة كالقضم بالقاف الذي هو حرف رخو

رخو لكسر الشيء من غير ان يبين والقصم بالقاف الذي هو حرف
شديد لكسر الشيء حتى يبين والمجاز هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع
له عند المستعمل مطلقا مع نوع علاقة اعتبر نوعها عند العرب
وقرينة مانعة عن ارادة ما وضع له فخرج عنه اللفظ حال الوضع
قبل الاستعمال والغلط والحقيقة والمشترك والكناية والمرتجل و
المنقول منه ما غلب في معنى مجازي للموضوع له الاول حتى هجر
الاول حقيقة وهو حقيقة في الاول مجاز في الثاني من حيث اللغة وبالعكس
من حيث الناقل وهو اما الشرع او العرف العام او الاصطلاح
الخاص ومنه ما غلب في بعض افراد الموضوع له حتى هجر الباقي
واعتبار المناسبة في المنقول لترجيح الاسم لا لصحة الاطلاق كما في المجاز
وقسمة المجاز الى اللغوي والشرعي والعرفي عاما كان او خاصا
كقسمة الحقيقة اليها فان الوضع الذي كان اللفظ فيه مستعملا في غير
ما وضع له مطلقا بذلك الوضع ان كان وضع اللغة فالمجاز لغوي
وان كان وضع الشرع فالمجاز شرعي وان كان وضع العرف
العام او الخاص فعرفي عام او خاص وينقسم كل من الحقيقة والمجاز

كالصلوة فانها حقيقة في الدعاء لغة مجاز في الاركان المخصوصة لغة وفي الشرع بالعكس منه

كالدابة فانها في الفرس من حيث الدبيب حقيقة ومن حيث الخصوص مع رعاية الدبيب مجاز لغة وفي العرف العام بالعكس منه

اي مفرد ومركب وينقسم المجاز الي مجاز مرسل واستعارة لان علاقته
ان كانت المشابهة فاستعارة وان كانت غيرها فمجاز مرسل والمجاز
المرسل منه تسمية الشيء باسم جزئه ومنه تسمية الشيء باسم الكل ومنه
تسمية الشيء باسم سببه ومنه تسمية الشيء بسببه ومنه تسمية الشيء
باسم ما كان عليه ومنه تسمية الشيء باسم ما يؤول اليه ومنه تسمية الشيء باسم
محله ومنه تسمية الشيء باسم حاله ومنه تسمية الشيء باسم آلته ومنه تسمية
الملزوم باسم لازمه ومنه تسمية اللازم باسم ملزومه ومنه تسمية المقيد
باسم المطلق ومنه تسمية المطلق باسم المقيد ومنه تسمية الخاص بالعام
ومنه تسمية العام بالخاص ومنه تسمية المجاور باسم ما جاوره ومنه
تسمية احد البدلين باسم الآخر

الباب الرابع في الاستعارة

وهي مجاز كانت علاقته المشابهة ويشترط فيها ترك المشبه وعدم
تقدير لا بان يكون محذوفا جزء كلام ولا بان يكون في الكلام ما يقتضي
تقديره وصحة وقوع اسم المشبه موقع اسم المشبه به ليكون علاقة
لاستعماله فيه وقد تقيد الاستعارة بالحقيقية لتحقق معناها حسا او عقلا
ليتميز عن التخييلية والمكنية هو اختلف في انها مجاز لغوي او مجاز عقلي و

والي الاول ذهب الجمهور واختاره السكاكي وشيخنا الحاتي وصاحب
الايضاح والي الثاني ذهب بعضهم وتردد الشيخ عبد القاهر بينهما
والاستعارة تفارق الدعوى الباطلة التي لا تطابق الواقع
مع اعتقاد صاحبها مطابقتها بالتأويل فيها لا في الدعوى الباطلة
وهي تفارق الكذب الذي لا يطابق الواقع مع علم قائله به بقرينة
خلاف الظاهر فيها لا في الكذب المذكور وهي لا تجري في الاعلام
الشخصية الا اذا تضمنت نوع وصفية بسبب الاشتهار بوصف
اشتهار الحاتم بالجود والمادر بالبخل فيشبه شخص بحاتم في الجود فيقال
رايت اليوم حاتما مرادا بالحاتم ذلك الشخص الذي شبه به وقرينة الاستعارة
اما امر واحد او اكثر امران او امور كل منها قرينة او معان ملتئمة جميعها
قرينة واحدة لا كل واحد منها والاستعارة ان امكن اجتماع طرفيها
في شيء تسمى وفاقية والا تسمى عنادية ومن العنادية الاستعارة التهكمية
والتمليحية وهي ما استعملت في ضد معناها او نقيض معناها لتنزيل التضاد
منزلة التناسب بواسطة تمليح او تهكم والجامع في الاستعارة اما
داخل في الطرفين المستعار له والمستعار منه او خارج عنهما او عن احدهما

وايضا الجامع فيهما ان ظهر سمي عامية وان لم يظهر فخاصية وايضا طرفا
الاستعارة اما حسيان والجامع حسي او عقلي او مختلف او اما عقليان
والجامع عقلي واما مختلفان والحسي هو المستعار منه او المستعار له
والجامع عقلي فيهما وايضا الاستعارة اما اصلية وهي التي يكون اللفظ
المستعار فيها اسم جنس او اسم اشارة مستعارة للمعقولات ان لم تدخل
في اسم الجنس واما تبعية وهي التي يكون اللفظ المستعار فيها حرفا او
فعلا او ما يشتق منه فالتشبيه في الفعل وما يشتق منه صفة او
اسما لمعنى المصدر فيقدر التشبيه في نطقت الحال وفي الحال ناطقة
بكذا للدلالة بالنطق في ايضاح المعنى فاستعارة النطق للدلالة
اصلية واستعارة ما يشتق منه لما يشتق منها كذلك فعلا او صفة
او اسما تبعية واعلم ان التعبير عن الماضي بالمضارع بان يشبه الماضي
بالحاضر في كونه نصب العين واجب المشاهدة والتعبير عن المضارع
بالماضي بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في تحقق الوقوع استعارة ففي
كضرب مثلا استعارتان احدهما ان يشبه الضرب الشديد بالقتل في كمال
الايلام ويستعار له اسمه ثم يشتق قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا

شديدا والاخرى ان يشبه الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا
في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى المصدري اعني الضرب
موجها في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل منهما بقيد مغاير
لقيد الاخر فصح التشبيه لذلك ويقدر التشبيه في الحرف لمتعلق معناه
وهو ما يعبر به عن معناه فيقدر التشبيه في لام التعليل الداخلة
على الشيء الذي ليس بغرض حقيقة في ذلك الموضع لترتب ذلك
الشيء على مدخوله بترتب ما هو غرض في الواقع عليه ومدار قرينة
الاستعارة التبعية في الفعل وما يشتق منه اما على الفاعل
او على المفعول او على المجرور او على الجميع والاستعارة اما مطلقة
وهي التي لم تقترن بصفة ولا تفريع كلام مما يلائم احد طرفيها واما
مجردة وهي التي اقترنت بما يلائم المستعار له واما مرشحة
وهي التي اقترنت بما يلائم المستعار منه وقد يجمع الترشيح والتجريد
والترشيح ابلغ من الاطلاق والتجريد ومن جمع الترشيح والتجريد
والاستعارة كما تطلق على ما سبق من لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه المتروك راسا المتحقق حسا او عقلا بقرينة مانعة عن ارادة المشبه به

اي في عدم اشمام رائحة التشبيه
لا في عدم الذكر لفظا اذ لم يشم رائحته
اصلا منه

تطلق ايضا على معنيين آخرين في نحو قولك اظفار المنية نشبت بفلان
احدهما الاستعارة المكنية وثانيهما الاستعارة التخيلية **واختلف**
في معنى الاستعارة بالكناية على اقوال الاول ما ذهب اليه الجمهور من
ان الاستعارة بالكناية هي لفظ المشبه به المتروك المرموز اليه بما يخصه
بالاظفار المختصة به في المثال المذكور قالوا هو الصواب لفظا ومعنى
والثاني ما ذهب اليه صاحب الايضاح وهو انها التشبيه المضمر في النفس
بان لا يذكر غير المشبه ويدل عليه بنسبة خاصة المشبه به اليه كنسبة الاظفار
في مثالنا الى المنية المشبهة بالاسد فعلى هذين المذهبين لفظ الاظفار
باق على معناه واما المجاز في نسبتها الى المنية لا في اللغة والثالث
ما ذهب اليه السكاكي وهو انها لفظ المشبه المستعمل في المشبه به كلفظ المنية
المستعملة في السبع المرموز اليه بالاظفار في مثالنا **واختلف** في معنى الاستعارة
التخييلية على قولين اولهما للسكاكي وهو انها لفظ المشبه به المستعمل في المشبه
المتروك الذي لا تحقق له اصلا بل هو مما يثبته الخيال كلفظ الاظفار المستعملة
في الاظفار المتوهمة للمنية المشبهة بالاظفار المحققة للسبع فالتخييلية
مجاز لغوي عنده وثانيهما لغيره وهو انها عبارة عن نسبة خاصة المشبه به

الى المشبه المذكور دلالة على استعارة المتروك للمذكور عند
الجمهور او على تشبيه المذكور بالمتروك عند الخطيب **ثم التخييلية** تنفك عن المكنية
في نحو مخالب المنية الشبيهة بالسبع والمكنية تنفك عن التخييلية عند السكاكي
كما في انبت الربيع البقل فلا لزوم بينهما عنده وعند صاحب الايضاح
هما متلازمان لا تنفك احديهما عن الاخرى لان المكنية يجب ان يكون قرينتها
تخييلية والتخييلية يجب ان يكون قرينة للمكنية عنده واما عند غيرهما
فالتخييلية لا تنفك عن المكنية وقد تنفك المكنية عنها بان يكون قرينة
المكنية استعارة تصريحية كما في ينقضون عهد الله **ثم الامر** المختص بالمشبه به
المثبت للمشبه اما ما لا يكمل وجه الشبه في المشبه به بدونه واما ما به
قوام وجه الشبه فيه **ثم حسن** الاستعارة التصريحية التحقيقية والاستعارة
المكنية برعاية جهات حسن التشبيه من شرائط كونه مقبولا وهي صحة
التشبيه وكماله في تحصيل ما تعلق به وسلامته عن الابتذال لان مبنى
الاستعارة على التشبيه فيتبعانه في الحسن والقبح وبان لا يشم
رائحته لفظا ولذلك يوصى ان يكون وجه الشبه جليا فيها بنفسه
او مشهورا فيما بين القوم والا دخلت في التعمية وخرجت عن الاستعارة

فظهر ان كل ما تتاتي فيه الاستعارة تتاتي فيه التشبيه من غير عكس لجواز
خفاء وجه الشبه وحسن الاستعارة التخييلية بحسب حسن الاستعارة المكنية
اذا كانت تابعة لها وقلما تحسن بغير تابعة والمجاز كما يطلق على اللفظ
المستعمل في غير ما وضع له عند المستعمل مطلقا بالعلاقة بينهما والقرينة
المانعة عن ارادة ما وضع له كذلك يطلق على لفظ تغير حكم اعرابه الاصلي
الي غيره اما بحذف لفظ لا بد من معناه كلفظ ربك في قولك وجاء ربك
فالاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصلي لقوله ربك هو الجر واما الرفع
فحكم مجازي واما بزيادة لفظ مستغنى عنه استغناء واضحا كالكاف
في ليس كمثله شيء فالاصل ليس مثله شيء بنصب مثله والجر حكم مجازي وتقسيم المجاز
الي هذين القسمين باعتبار تاويله بالمسمى به كما في تقسيمه الي اللغوي
والعقلي وفهم من كلام بعض الاصوليين ان المجاز بالحذف والزيادة
مجازان لغويان عبارتان عن تغيرهما بالزيادة والنقصان
اطبق البلغاء على ان المجاز ابلغ من الحقيقة والاستعارة من التشبيه

تذنيب في مسائل يتعلق بالبيان ولم يذكروها فيه

تذنيب الاصح ان المشترك واقع في اللغة وفي القرآن ايضا وان
المترادف واقع في اللغة وان صحة وقوع كل من المترادفين مكان الآخر

الآخر واجبة والمختار انه لا يشترط النقل باحيادها من اهل اللغة في احاد
المجازات بل يكتفى بالعلاقة وقال الاصوليون يعرف المجاز بالضرورة
بان يصرح اهل اللغة باسمه او بحده او بخاصته ويعرف بالنظر بوجوه
منها صحة النفي للمعنى الحقيقي عن المعنى المجازي في نفس الامر ومنها تبادر غيره
الى الفهم لولا القرينة ومنها عدم اطراده بان يستعمل لوجود معنى في
محل ولا يستعمل في محل آخر مع وجوده فيه واللفظ بعد الوضع قبل
الاستعمال لا يتصف بالمجاز والحقيقة والحقيقة لا يستلزم المجاز
لجواز ان يستعمل اللفظ في معناه ولا يستعمل في غيره والاصح ان المجاز
لا يستلزم الحقيقة لجواز استعمال اللفظ في غير ما وضع له دونه وان استلزم
المعنى الحقيقي واللفظ اذا دار بين المجاز والمشترك فالمجاز اقرب وقيل
انه مشترك والجمهور على ان الحقيقة الشرعية واقعة خلافا للقاضي
ابي بكر ومتبعيه والجمهور على ان المجاز واقع في اللغة وغير الظاهرية
على ان المجاز واقع في القرآن والاقرب وقوع الفاظ معربة
في القرآن وهو المروي عن ابن عباس وعكرمة خلافا للاكثرين والاصح
انه لا يجوز اثبات اللغة بالقياس وجوزه القاضي ابو بكر وابن

علم البديع

شرع خاتمة في علم البديع وهو علم يعرف به وجوه تحسين الكلام
بعد رعاية مطابقته لمقتضى الحال ورعاية وضوح الدلالة فيما يدعى
فيه المطابقة لمقتضى الحال وفيها فصلان الفصل الاول في المحسنات
المعنوية فمنها المطابقة ويسمى الطباق والتضاد ايضا وهو الجمع بين
معنيين متقابلين في الجملة ويكون باسمين وبفعلين وبحرفين وباسم مع
فعل والطباق ضربان طباق الايجاب وطباق السلب وهو ان يجمع بين
فعلي مصدر واحد احدهما مثبت والآخر منفي او احدهما امر والآخر نهي
ومنها مراعاة النظير ويسمى التناسب والتوفيق وهو جمع امر وما يناسبه
لا بالتضاد ومنها الارصاد ويسميه بعضهم التسهيم وهو ان يجعل قبل العجز
من الفقرة او من البيت ما يدل على العجز وهو آخر الكلمة من احدهما ومنها
المشاكلة وهو ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحبته ومنها العكس والتبديل
وهو ان تقدم في الكلام جزء ثم تعكس فتقدم ما اخرت وتؤخر ما قدمت
ومنها الرجوع وهو العود الى الكلام السابق بنقضه وابطاله لنكتة
ومنها التورية ويسمى الايهام وهو ان يطلق لفظ له معنيان قريب
وبعيد ويراد به البعيد اعتمادا على قرينة خفية ومنها الاستخدام وهو ان

ان يراد بلفظ واحد احد معنييه ويراد بالضمير الراجع اليه معناه الآخر
ومنها اللف والنشر وهو ذكر متعدد على التفصيل او على الاجمال
ثم ذكر ما لكل من احاد ذلك المتعدد من غير تعيين ثقة بردّ السامع الى
ما هو له فالاول اما على ترتيب اللف او على غير ترتيبه ومنها الجمع
وهو ان يجمع بين متعدد في حكم ومنها التفريق وهو ايقاع تباين
بين امرين من نوع ومنها التقسيم وهو ذكر متعدد ثم اضافة ما لكل
اليه على التعيين ومنها الجمع مع التفريق وهو ان يدخل شيئان في معنى
ويفرق بين جهتي الادخال ومنها الجمع مع التقسيم وهو جمع متعدد
تحت حكم ثم تقسيمه او تقسيم متعدد ثم جمعه ومنها الجمع مع التفريق و
التقسيم ومنها التجريد وهو ان ينتزع من امر ذي صفة امر آخر مثله فيها
لاجل المبالغة لكمال تلك الصفة في ذلك الامر ومنها المذهب الكلامي
وهو ايراد حجة للمطلوب على طريقة اهل الكلام وهو ان يكون بعد
تسليم المقدمات مستلزمة للمطلوب ومنها تاكيد المدح بما يشبه الذم
ومنها تاكيد الذم بما يشبه المدح ومنها الادماج وهو ان يضمن
كلام سيق لمعنى معنى آخر ومنها التوجيه ويسمى محتمل الضدين وهو ايراد الكلام

محتملا الوجهين مختلفين ومنها الهزل الذي يراد به الجد ومنها تجاهل العارف
وهو سوق المعلوم مساق غيره لنكتة كالتوبيخ والمبالغة في المدح
والمبالغة في الذم والتحير في الحب ومنها القول بالموجب وهو اما حمل لفظ
وقع في كلام الغير على خلاف مراده مما يحتمله اللفظ بان يذكر متعلق ذلك
اللفظ واما ان يقع صفة في كلام الغير كناية عن شيء اثبت له حكم فتثبت
انت تلك الصفة لغير ذلك الشيء من غير ان تتعرض لثبوت ذلك الحكم لذلك
الغير او لانتفائه عنه ومنها الاطراد وهو ان تاتي باسماء الممدوح او
غيره واسماء آبائه على ترتيب الولادة الفصل الثاني في المحسنات
اللفظية للكلام منها الجناس بين اللفظين وهو تشابههما في اللفظ وهو
تام ان اتفق اللفظان في انواع الحروف وفي اعدادها وفي هيئاتها وفي ترتيبها
فان كانا اسمين او فعلين او حرفين يسمى مماثلا والاسمان اما متحدان
واما جعلا واما مختلفان وان كانا اسما وفعلا او اسما وحرفا او فعلا
وحرفا يسمى مستوفى وان اختلف لفظا المتجانسين في هيئة الحروف
واتفقا في العدد والترتيب يسمى التجنيس محرفا وان اختلفا في اعداد الحروف
بان يكون حروف احدهما اكثر يسمى الجناس ناقصا فذلك الاختلاف

الاختلاف اما بحرف واحد في الاول او في الوسط او في الآخر او
باكثر وان اختلفا في ترتيب الحروف فقط لكن قدم في احد
اللفظين من الحروف ما هو مؤخر في اللفظ الآخر يسمى هذا النوع
تجنيس القلب ومنها رد العجز على الصدر وهو في النثر ان يجعل
احد اللفظين المتفقين في اللفظ والمعنى او المتشابهين في اللفظ
دون المعنى او الملحقين بالمتشابهين بان يجمعهما الاشتقاق او شبهه
في اول الفقرة واللفظ الآخر في آخرها اما بان يكون اللفظان
مكررين او متجانسين او بان يجمعهما الاشتقاق او شبهه وهو
في النظم ان يكون احد اللفظين المكررين او المتجانسين او الملحقين بهما
في آخر البيت واللفظ الآخر في صدر المصراع الاول او حشوه
او آخره او صدر المصراع الثاني ومنها السجع قيل هو توافق الفاصلتين
من النثر على حرف واحد في الآخر فان اختلف الفاصلتان في
الوزن فمطرف وان لم يختلفا فيه فان كان ما في احدى القرينتين
او اكثره مثل ما يقابله من الاخرى في الوزن والتقفية فترصيع والا
فهو متواز ومنها الموازنة وهي تساوي الفاصلتين في الوزن

نحو فيها سرر مرفوعة واكواب موضوعة

دون التعفية ومنها التشريع ويسمى التوشيح وذا القافيتين ايضا

وهو بنا البيت على قافيتين يصح الوزن والمعنى عند الوقوف على

كل منهما ومنها لزوم ما لا يلزم وهو ان تجئ قبل حرف الروي او قبل

الحرف الذي هو في معنى حرف الروي من الفاصلة ما ليس بلازم

في السجع واعلم ان اصل الحسن في المحسنات اللفظية ان تكون الالفاظ

تابعة للمعاني لا ان تكون المعاني تابعة للالفاظ نحمد الله اولا

وآخرا ونشكره ظاهرا وباطنا ونصلي

على سيد الكونين ونبي الثقلين خاتم النبيين

حبيب رب العالمين وعلى آله

الاصفياء الطيبين واصحابه

الاتقياء الطاهرين

ونسلم عليهم اجمعين

برحمتك يا ارحم

الراحمين

وقد وقع تأليف هذه النسخة في خمسة عشر يوما من شهر صفر المظفر من شهور سنة سبعين وثمانمائة

هذه رسالة ترك الشفاعة

في تدبير تأدية الامانة

بسم الله الرحمن الرحيم اللهم منك الامر واليك وبك نستعين
الحمد لله الذي شرع الاحكام وعلمها من يعلمها في كل زمان وكلفنا به
علما وعملا في كل آوان لنيل ثواب الرحمن واصابة راحة الرضوان
من الملك الديان **وبعد** فهذه كلمات ابرزت واهديت
لسلطان الاسلام ظل الله تعالى في العالم ثاني من آل عثمان السلطان
بايزيد خان مد الله ظله ظليلا على العباد بمد دولته الى يوم
التناد لازال نظم العالم باقيا بحمايته ورفع العالم دايما
بادامته وخير الاولياء عظيما بفضله وشر الاعداء اليما
بقهره الذي اخبرنا قبل عشرين سنة عن سلطنته صالح عن عارف
ورايناه في ابتداء امره في الرؤيا صالحا يقول رسول الله التقي
ايد بايزيد بكا **فاعلم والله اعلم** ان المقصود من بعث الانبياء
وانزال الكتب ومن اقامة من يقوم مقامهم بعدهم انما هو صلاح
المعاش لصلاح المعاد فان الاول لزواله لا يكون مقصودا
لذاته والثاني لبقائه يكون مقصودا لذاته وصلاح المعاش
انما يكون باقامة الشرع في كل زمان وما ذاك الا بان يوجد

يوجد في كل وقت من يعلم الشرايع ويعلمها وهم المتقيدون
بوظيفة التدريس في هذا الزمان لان القاضي والمفتي وان كانا
يقيمان الشرع باعتبار كونهما حاكمين في القضايا الجزئية
لكنهما لا يفرغان لتعليم الشرايع ولا يتم بهما وجود من يعلمها
في الاوقات كلها ولا يوجدان الا بتعليم المعلمين للشرايع
الذين هم المدرسون فلا اهم من التدريس باقامة الشرع
القويم والصراط المستقيم واما ما عدا العدل من تدبير الجيش
في امر السلطنة ومن حفظ بيت المال لاجله فانما يراد لاجل
ان يامن المكلف بتكميل النفس علما وعملا ويفرغ باله عن
شوم الفتنة ويتمحض للتكمل بالعقايد الحقة والاعمال الصالحة
في الدنيا لنيل الثواب ورفع الدرجات في العقبى فاذا لم يكن
اهم من التدريس فيما يتعلق باقامة الشرع من المصالح
العامة لا بد ان يكون الاعتناء به فوق الاعتناء بغيره ومن الاعتناء
به ان لا يقلد التدريس من لا يعلم الشرايع ولا من يهمل في
تعليمها مع العلم بها بل لا بد ان يقلد التدريس من يعلم الشرايع

وبذل جهده في تعليمها وكيف لا وقد قال صاحب الوحي عليه
الصلوة والسلام من قلد انسانا عملا وفي رعيته من هو اولى منه
فقد خان الله ورسوله وجماعة المسلمين فاذا لم يرض احد من عباد
الله تع ان يخون ادنى عبد له من عبيده المجازية فكيف يرضى
رب العالمين رب الارباب ان يكون المتصرف فيما بين
عباده ومن يتولى امر الجم الغفير منهم من خان الله ورسوله
وجماعة المسلمين بان يقلد المرجوح عملا من الاعمال مع وجود
الراجح فيه ثم لا ينحسم مادة تقليد المرجوح مع وجود الراجح
ولا ينقطع عرق ذلك لفناء في العالم مع شناعته الى فعين
عند من فوض اليهم ان يؤدوا الامانات الى اهلها بعد ان يكون
نسبتهم ونسبة الرعايا اليهم سواء وقد امرنا الله تع بذلك
حيث قال ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها ثم تقليد
القضاء وتقليده ان كان باعطاء الرشوة لا يجوز القضاء ولا ينفذ
احكام القاضي في المذهب الصحيح وان كان بالشفاعة يكون القاضي
محكما لا قاضيا في المذهب الصحيح وان قيل لا يجوز قضاؤه اصلا

اصلا ولا يصلح محكما ايضا وان اخذ القاضي الرشوة في قضية
وحكم فيها لا ينفذ حكمه فيها في المذهب الصحيح وان قيل لا ينفذ في غيرها
ايضا وقيل ينفذ فيها وفي غيرها وان تقلد القضاء بالسؤال
يكون عاصيا والتقليد حراما ومن قلد القضاء بلا سؤال
لا باس بالدخول فيه بلا جبر ان كان عدلا ثم من التدبير الالهي
في الملك ان يكون لهم اتصال الى امور لا يعلم اهل الدولة
من اصحابه طريقها لانه اذا جهل اهل الدولة طريق الاخبار
الواصل للملك خافوا على انفسهم في تصرفاتهم فلا يتصرفون
الا في امر اذا وصل الى سلطانهم عنهم يامنون غائلة ذلك
التصرف فلو تعين لهم على يدي من يصل الاخبار الى ملكهم
لاعطوه مالا يسكت به عن الحق حتى يفعلون ما يريدون
ولا يصل ذلك الى ملكهم كذا قال خاتم الاولياء صاحب
الفصوص فالسلام ثم السلام من عيال الله تع وعباده
على ملك بذل جهده في رعاية عيال الله ونصح عباده و
لم يهمل ما يتمكن به على ذلك خصوصا على سلطان الزمان

صاحب القرآن حامي العدل والاحسان ماحي الظلم والطغيان
الذي كان للشرع في عهده رواج وللجهلة في دونه كساد ورفعت
بهمته أعلام الاسلام وعلت برتبته كلمة الايمان حتى ذكرت
كلمة الله العليا في مواضع عديدة فيما وراء النهر العظيم والبحر
الجسيم قد خصه الله به ذلك الفضل به
وجعله اول فتح من فتوحاته
لسعادة سبقت له في كلمات
الله التي لا تبديل لها فالمنة
لله العلي العظيم
الكريم الرحيم